



Copyright © King Saud University

٢١٦

تقريرات على شرح الرحمة السعيدة المصنف ، تأليف
المنهجي ، على ب كان حيا ١٢١٠ هـ . مكتبت في القرن
الثالث عشر الهجري تأليف .

م

٥٥٢٩

٢٢٣ ق ٢٥ س ٢٢٢ ١٦٨٨

نسخة حسنة ، خطها نسخ دقة

مجم المؤلفين ٢٤٦:٧ بروكلمان ، ملحق ٤٥٦:٢

ب الفرشي ، الفقه الاسلامي و اصوله

ب تاريخ النسخ

Copyright © King Saud University

١٢٦١ ٩١ ١٤

هذه تغذ بركاته على السبب
شرع الرعية تغذت به على نسخة
شهادة العلامة المستنسخ على
المنشئ على اطلال اسد عمر
مع التوفيق امين

٢

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

الرقم: ٥٥٣٩ - ٦١٧٣
العنوان: تصديقات على شرح الرعية لبط الجاردي
المؤلف: المنشئ على
تاريخ النسخ: الثالث عشر
اسم الناسخ: ---
عدد الأوراق: ٢٢
ملاحظات: ---

لان زيادة السادة على زيادة المعنى كما في قطع وقطع ولا يستقصى هذا وهذا
لان هذه اكثر او مشروط بانها دون الاسمية وهذا صفة مشبهة من صيغ المبالغة
وعاد اسمها على ان الرحمة المنة متممة من رحمتهم فيها لغة رقيقة في
القلب وانما في تقضي التفضل والاحسان وهذا المعنى في حقه تعالى في حال
يجب عمله في حقه تعالى في الغاية وهي التفضل والاحسان لانه المبدء الذي هو الرقة
والرحمة في حقه تعالى ارادة التفضل بنا على اننا صفة ذات او نفس التفضل بنا على اننا
صفة فعل في محارم كمال الاحسان او في ارادته من اطلاق اسم السبب و ارادة المهي
وانما قدم لفظ الله على الرحمن الرحيم لانه اسم ذات بخلافها فانها اسمها صفة واسم
الذات مقدم على اسم الصفات **هـ** اعلم ان بعض السبلت حقيقة لغوية
وهو اليا ولفظ الاسم ولفظ الجلالة اما اليا فلكل في المصاحفة او الانعانة وهي
من جملة معاني الحقيقة واما الاسم فلانه لفظ ما دل على معنى وهو مفرد مضاف
فيتم فاستعماله في ما شئت فقل كالحال والرائق اسم اللفظ فيها وضع له واما الجلالة
فلا تسمى لها في معناه هو الذات الموصوف بواجبه الوجود وبعضها الاخر هو الرحمن
الرحيم المشهور فيه انه مجاز لغوي اعلى لان الجوز في اللفظ لا في الالفاظ ثم هو اما مر
علاقة السببية او اللزوم العادي وذلك ان الرحمة التي هي اصلها معناه لغة رقيقة
القلب المتقضية للانعام او ارادته وما استعمل في هذه المعنى في حقه تعالى فسق بمعنى
ناسب وهو اعتبار الغاية اعني الانعام او ارادته المسيبان عن المبدء الذي هو الرقة
او اللان ما له فاداة ثم اشتق من هذا المعنى المناسب وصفة له تعالى وهي الرحمن
الرحيم بمعنى المنعم او المريد الانعام وتتم في الرحمة في الانعام او ارادته مجاز مرسل تبني
لحران النجوز المستق بعد جريانه في المبدء واما النعمانية تمثيلية بان يشبه
حاله تعالى في اتصال المعروف الى عبادته وتعيمهم به **و** اعلم انه في خلاف في كون
الاسم عن المسمى او غيره او لا ولا لفظ التفضيل وهو انه اريد اللفظ بقدر المسمى لانه
يألف من اصوات وحروف والمسمى لا يكون كذلك وان اريد به ذات الشيء فهو عين المسمى
كله لم يستخرج المعنى واما لو اريد بالاسم الصفة لانفسه انفسا لم يكون عين المسمى
في كواحد والقديم وغيره في كل حال والرائق ويكون لا عين ولا غير في نحو الحى والسميع

والبصير

والبصير وسائر صفات الذات اه تفادى قبل السبلت والجلالة من الامور و
الجلالة فتحتاج الى السبلت وينسلسل الامر ليصير نحو اي احد هي ان المراد الاموال الذي
يقتضيه في ذاته بحيث لا يكون وكيلة لغيره فانها هي وهو الحسن ان يقال كل من السبلت
والجلالة كما يحصل البركة لغيره ويمنع نفسه كذلك يجب ان يحصل البركة لنفسه كاللثة
من الامر يعني تركي في نفسه وغيرها وان كان هذا الجواب احسن لان الوكيل قد تطلب
فيه التسمية كالوضوء في وقت كثير من الامور بيد وفيه بالسبلت والجلالة
ولا يتم وبالعكس فالجواب ان المراد بالتمام كونه يقبل كل ما يعتبر شرعا لا شتما له
على ما يستحق فيه ويحصل البركة ويعدم تمامه عدم اعتباره في الشرع فالمراد بتمام
تمامه في المعنى ويعدم تمامه تقضي في المعنى وان كان حسنا فان قيل مقتضى الحديث
ان يقال باسمه بدل باسم الله فلم لا يقال باسم الله بل باسمه والحق ما قاله السلام
وغيره ان كل علم ورد على اسم فهو في الحقيقة واراد على مدلوله المقرب كقوله تعالى واذكركم
ذكر اسم زيد فليس معناه انه ذكر لفظ اسم بل انه ذكر لفظ زيد لانه مدلول لفظ زيد اذ مدلوله
اللفظ المدخلية وهو لفظ زيد وكذا قوله ليس اسم ابنيك وانما يقال باسمه لان الذكر والانعانة
بذكر اسمه والفرق بين المسمى الى الخلف واليمين اي الذكر او ان المسمى اذ كان في غاية العظمة لا يذكر
بل اسمه وحضرته وجنابه كما يقال سلام على المجلس في العالي او الحضرة العلية وقوله من غفل
ماض فان الحكم بالفعلية فيه انما هو واراد على ضرب نفسه لا على مدلوله من الحديث والزمان
بقربنة امتناعهم وذهابهم اذ الفعلية المحكوم بها انما ينصف بها اللفظ الحديث والزمان
ه تفادى في شكل هذه الحديث انه من لسان الله لانه اسم الرحمن الرحيم وان كان لسان
عليه السلام للمعنى من الامور التي يصح بها شرعا ومع ذلك لم يبد فيه بسم الله بل باسمه لسان
فالجواب ان بلفظي ما كانت كافر قضاى لسان عليه السلام ان يقضي اسم الله تعالى اذ ارادته في اول الكلام
فقدم لسان اسم ليكون وقاية لاسمه واسم لغة ما دل على معنى وعرفا ما دل على معنى في نفسه
ولم يقرن باحد من جهة التلاوة وهو مستق عند البصريين من السمو وهو العلوانه يعالج مسماه
ويظهر هو عند الكوفيين من السمة وهي العلامة لانه علامة على مسماه وهو قوله في الحديث
ذي بال الى ذي حال وشان يصح به شرعا معنى اقطع واحذم وابترافق وقيل البركة ويصح
ان يكون معنى باب التيسير البليغ وهو ملحق منه اذ التيسير مخوف به اسداه كاجد

انها

ادنى

اسم

كل امرؤ
يولد

او كما يتبع لان الشخص الاقدم ناقص بالنسبة للسليم والسنة المقطوعة التي ناقصة
بالنسبة لاداة الذنب فهو من باب تقييد النقص المعنوي بالنقص الحسي لان الحسي قريب
للتقنين تدركه سريعاً وقيد الامر بذهاب الابرار من الامور غير ذوات الابرار في نفس
الامور فلا تطلب فيها تسمية لعدم الاهتمام بها او بغيرها لكن لا يجوز فيها تسمية
كل محرم في المحرم وتكرره في المذكور هـ يقول اصله يقول على وزنه فعل فقلت تنكره الواو
الى ما قبله بعد حذف كونه سبط المامديني المراد ابن بنته والاف السبط لغة اسم
وعبارة الخيرة في الصالح والسبط واحد الاكناط وهو ولد الولد واما العقيد فقال
في الصالح العقيدة الماعوان والجند وقيل ولد الولد وعلى هذه الاف السبط والعقيد مترادفان
والمارديني فسنة الى ما روي في بلدة من بلاد الفح العالين اسم مع خاص بمن يغفل
كما قال ابن مالك وليس مفردة فالله اسم لما سوى الله من الجواهر والاعراض وقال الشيخ الكلام
في الشافعية انه ما لك جميع الخلق من الناس والجن والملائكة والدواب وغيرهم وكل من
يطلق عليه عالم يقال عالم الناس وعالم الجن والغير ذلك وعليه في جميع ما يلي والنون اولو العلم
فهذه القول متقابل لقول ابن مالك ومراده الرد على ابن مالك برماوي والعاقبة
للمتقين اي بالظفر في الدنيا والآخر في الآخرة والمتقين جمع متقون وهو التارك للمعاصي
اه برماوي والصلاة والسلام لما عهد الله تعالى ناسب ان يصلي على رسوله صلى
الله عليه وسلم اخذ من قوله تعالى ورفعنا لك ذكرك اي اذا ذكرنا ذكرتك مع الصلاة من
الله رحمة ومن الملائكة المنفخين ومن غيرهم دعاوا الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم
ربا على احد الاقوال انما تطلب من الله ان يصلي عليه لا ان تصلي عليه بانفسنا وانما
طلبنا الصلاة من الله لان مقامه مرفوع فطلبنا من الله ذلك ليكون الصلاة من رب
قاه على نبي طاهر والمقصود من الصلاة عليه حصول الثواب للمصلي هو برماوي
على هذه تأويل اني بعلي نظرا لفظ الصلاة ولما فيها من معنى انزال الرحمة
والكمال والافعال ليعتدي بعلي للنسب واللام للخير والسبب من ساد في قومه او من نشر
الناس اليه عند الشدة ابد او من كثرة سوادهم فحق جيبك واشك ان هذه جمعت
فصلى الله عليه وسلم برماوي اما بعد اما يفتح الهزة وتشديد الهمزة بسبب
ظرف زمان باعتبار النطق ومكان باعتبار الرقم واصل اما بعد مما يكن من شيء بعد
السنة واحدة وما بعد هذا شرح الحروف مما بينته او التسمية لارادة التسمية

من بعد حذف
كونه الاولى
حذف هـ

اي جعلناه
لغلب هـ

من بعد حذف
كونه الاولى
حذف هـ

ويكن

ويكن شرط والافال ان قد لم غالباً في نفسنا اما معنى المنه او الشرط اهللت
معلم في الحروف في التخصيص الزمها ما لزمها في قولها الفاعل والاصوات الاسم الذي
هو بعد اقامة اللزوم مقام المندوم وايضا ما قد في الجملة فاما قامة مقام ثبات
وبعد قامة مقام الثالث الذي هو المضاف اليه ولذا ابيت لنظمها معناه
واعلم ان في بعد اربعة مباحث الاول في امرها او بناؤها ومحصلة انها تنفي
عند حذف ما تضاف اليه ان كان معرفة ونفي ثبوت معناه لسببها بالموقف
في الاقتضار ونيت على حركته ليدل على اصلها وهو الاعراب واما لود ذكر المضاف اليه
او حذف ونفي ثبوت لفظه او حذف ونفي ثبوت معناه وكان نكرة او حذف ولم يبق
لفظه وايضا فانها تقرب في تلك الاحوال الى معرفة بالضعف على الطرفين والجر من
خاصة الثاني في العامل فيها ومحل ما قاله المامديني انها مسبوقة لفظاً او محلاً
اما بفعل الشرط المحذوف الذي هو ممكن واما بلفظ اما لبيانها في فعل الشرط والصحيح
كما قال ابن جماعة انها جزء من الجواب فتكون معمولة لما بعد الفاعل الثالث في حكم اليتان
فيها وحكمة الاختصاص لان صل الله عليه وسلم كان باقي في الخطب والمراسلات وتشمع
مفرونة بما او بالواو ولا يجوز الجمع بينهما الا يجعل الواو استيعابية وفيه افراد الواو تكون
ثابتة عن اما فتكون ثابتة الثالث الرابع فمن نطق بها فبغير تعريب في خطان وقيل اوب
وقيل يعقوب وقيل سبحان وقيل نفس بن ساعده وقيل كعب واقرضه اودوه في فصل
الخطاب الذي اوتيه وقيل غيره وجمع بين الاقوال ان كل واحد او باعتبار قومه وقراوى
فهذا الف في جواب الشرط المحذوف والمختار ان الاشياء من اجبة للالفاظ باعتبار
دلائلها على المعاني اه برماوي شرح معناه الكشف والبيان هو برماوي
لطيف بطاوع على معان متعددة منها الشفاق الذي لا يحب ما وراءه وهو اسم من
اسماء تعالى والمراد هنا يدع الحسن هو برماوي مختصر من الاختصار وهو تقليل
اللفظ اكثر من معناه او سبأوه او نقص عنه ويجوز ان يراد باللفظ كونه صغير الحجم
يدع الحسن مقوله مختصره كيد قتال هو برماوي على المقعد من اشياء في قوله والثناء
فيها للتقليل من الوصفية الى التسمية لانها في اصلها صفة ثم جعلت اسماً لصفة تتقدم امام
الحسين ثم جعلت اسماً اول كرسي ثم جعلت علماً على الالفاظ المخصوصة ويجوز في ما فتح الدال

الظن في تقديم

اسم مفعول من المتعدي بمعنى ان القاري لها قدمها وارباب القول على غيرها
وكذا كسر الدال اما من اللازم بمعنى متعدي هذا ومن المتعدي بمعنى انها قد تمت
قراها على غيره هـ برماوي
الحيثية التي للاعام الى عبد الله محمد بن علي بن محمد
ابن حسين الذي المعروف بابن موفق الذي نسبت الى بلديقال لها حجة ببلاد
الشام الغرض جمع فريضة بمعنى مفروضة لما فيها من السهام المقدرة
بسم الله الرحمن الرحيم اعترض في الشبان المص لم تذكر السملنة واجيب
بان المراد بذكر الحد الذي ذكر كان فيشمل الحدية والسملنة او اما المص الى بالسملنة
لغظة والحد لم تخطا وعلى كل منهما لا ينافي بين ذكر الشبان كون المص ابتداء بسم الله وبين
قوله في الحد اي اول ما ابتدئ القول في هذه الامور بذكر حد رتبة ما علمته والي
بالجملنة الاسمية لانها تدل على الدوام والبقوة والي في الحد للاستغراق او العهد او الخلق
او برماوي ثم بالحد حقيقة الحد اللغوي هو الشبان للسان على الجمل المختار
على حجة النظم والتجمل سوا تطلق بالفضائل او بالفواضل والفضائل هي المزايا
الفاخرة الغير المتعدية ومعنى كونها غير متعدية انه لا يتوقف تحققها على تعللها
بالغير كالعلم والحسن والكنة عذو والفواضل هي المزايا المتعدية ومعنى كونها متعدية
انه يتوقف تحققها على تعللها بالغير كالكرم وليس المراد بالمتعدية تعدد اثارها
لغير لان العلم والعفة يتعدى اثرهما للغير مع حكمنا عليهما بالقصور واما
معناه اصطلاحا فهو فعل يبنى عن تعظيم المنع سبب كونه منعا على الشاكر وغيره
كان قولنا للسان او اعتقاد الجنان او عملا بالاركان او ان كان الحد حجة جارية ومحمود
ومحمود به ومحمود عليه وصيغة فالجاء من تحقق منه الحد فالجاء من تحقق منه
الحد والمحمود به صيغة تظهير انصاف شي على وجه مخصوص ولا يشترط في المحمود به
كونه اختياريا والمحمود عليه فهو ما كان الوصف الجمل بآرائه ومقابلته واما الصيغة
فهي ذكر ما يد لعل انصاف المحمود بالمحمودية واما المحمود فلا بد ان يكون قاعلا مختارا
تتمتع بخلق على ما يتعلق بالحد اعلم انه ينقسم الى قدوم وحادث وهو ثابت
الله على نفسه بكلامه او على غيره وحادث وهو ثابته الخلق عليه تعالى او على غيره من
خلقه وينقسم باعتبار اخر الى مطلق ومقيد والمطلق هو الحد على مجرد الالفاظ والحد

والمقيد

بني بغيره لا ينفرد

والمقيد هو الحد للذات ليجل شي هو الحد منه الرافق او الذي لم يتخذ ولدا والمقيد
على قسمين مقيد بالثبات بمخالجه منه فاطر الجواهر والارض ومقيد باليق هو الحد
للم الذي لم يتخذ ولدا واختلعه الامنة في الافضل الذي عليه ما كان ان المقيد افضل
من المطلق والمقيد بالثبات افضل من المقيد بالنفي والذليل على افضلية المقيد
كثرة ورود في القرآن ولانه ثبات عليه ثواب الواجب لانه الغالب وقوة في مقابلة
نعمه وفضل الشاكر في المطلق لصدة على جميع المجدد والشكر لغز هو الحد اصطلاحا
واصطلاحا فهو وصف العبد بجميع ما انعم الله عليه من سميع وبصر وغيرهما الى ما تطلق
واعطاه لاجله واما الممدح لغز فهو الثناء باللسان على الجمل مطلقا على حجة النظم
واصطلاحا يقتضاه الممدوح من النوع من الفضائل او الفواضل وتقرأوي تاسية
اي ائمة الكتاب العزيز وهذه الكلمة جعل السملنة ابتداء حقيقة والحد لانه ابتداء
اضافيا دون العكس اهـ برماوي واما في الاقتناع ابتداء الشبان الى ان السملنة
ليست للطلب بل زيادة هـ برماوي والمالك فيه الاطلاق اي ان الغاية اطلقت
عن حرف مقيد لانه اني بها ابتداء الصوت لانه من بنية الكلمة هـ برماوي والرب
اي مفعلة المالك او السيد او المصلح او المربي او المعبود والحد على النعمة واجب اي ثبات
عليه ثواب الواجب اذا وقع في مقابلة نعمة لفظا بوجه لانه يعاقب على تركه اهـ برماوي
بمعنى للفاعل ويجوز ان يكون مبيها للنوع لو صغف بقوله يملوا الخ قال ليتخا وهو
اولي هـ برماوي فقد البصر اي حقيقة والمراد هنا هي الغلب اي فهو مجاز وكان الاولى
ان يقول البصر ليشمل ما لو خلق بغير بصر هـ برماوي فقد البصر اي اطلاقه على عي
فقد البصيرة بغيره وهو الجهل مجازي وسمى الجهل بالعمى لان الجاهل للكونه ممترا بغيره
قال قتادة رحمه الله البصر الظاهر بآفة ومنفعة وبصر الغلب هو البصر المانع او شئت باحتضار
ثم الصلاة المراد من ثم هذا الترتيب الذكرى التواخي هـ برماوي والسلام
هو معنى التسليم والسلامة من التناقض وعطف السلام على الصلاة لانه ذكره افراد
احدهما عن الاخر بخلاف السملنة والحد لانه فان الابتداء يحصل لكل منهما وجميعها الجمل هـ برماوي
خاتم يجوز فيه الجرو والرفع وكذا النصب على انه مفعول ليعمل بوقوعه في التواخي وكسرها
فالكسر اسم فاعل اي الذي ضمنهم وبالفتح اسم الة اي الذي ضمنوا به وايضا في ذلك قول عيسى عليه السلام

اختيارا
او اختار

اختيارا
او اختار

اختيارا
او اختار

اختيارا
او اختار

اختيارا
او اختار

لا ينبغي لكم بشر بغيره على انه اخبرني بحاله ما به نبي ما ورده من قول صلى الله عليه وسلم لو عاش
 ابراهيم كان نبيا لا يقتضي خلاف ذلك ان القضية الشرعية لا تقتضي الوقوع او ان المراد كقول
 النبي صلى الله عليه وسلم ان يكون نبيا ولو اقبلها الى السلام في الآية لا يخطأ
 رتبة عن الصلاة او ان الصلاة فصل فيها التاكيد سنا وها الى الله وملا بكنهه اهرماوي
 لم نزل الملك بكنهه اي الملك او الملك بكنهه ثواب الصلاة او المراد مطلق
 ملا بكنهه اهرماوي على هذا المجل دونه ويراد به الملة والشرقة فالما صدق واحد
 والغير هو مختلف في الملة ما املا السائر والدين ما يتد اين به والشرقة ما شرعه الله
 من الامكام اهرماوي الاملام هو الخضوع والما تصاد لا الوهنة الله ولا يتحقق
 الا بقول الامر والهي والامان هو التصديق بما جاء من عند الله والما قرينه وهو وان
 اختلفا في مفعولهما في صديق واحد فلا يصح في الثاني ان يحكم على احد بانه موفى وليس بمسلم
 وبالعكس ولا تعني بوجهه اسود هذا المثلث محمد هو علم عليه صلى الله عليه وسلم ولم
 سماه بعدد عبد المطلب فهو اسم من اسماءه وسمى قبله اسما من محمد واما الملة فلم يسم
 بعلم قبله واما اول من سمي بعدد من علم عليه صلى الله عليه وسلم فهو احمد والد الخليل صاحب
 القر ووضو عقل من النور وغيره ان له القاسم كما ان الله كذلك واخبر هذا الاسم لذكره
 في القرآن العظيم في كتاب الاقنعة ولسه رنة وكثرة استعماله في السنة الصالحة والنا بيان
 من بعدهم بخلاف الخلافة فانه مشهور عندهم باحد ومحمد لم يجاب بخلافه لفضل
 محمد واحمد بان الفضل بالنسبة لاهل البيت محمد واهل البيت احمد اهرماوي خاتم النبيا
 فيه اشارة الى انه يلزم من كونه خاتم النبيا طم الذل والعلى اهرماوي على انه يدل من في
 القبي بالهز وتركه وهو انسان حره كمن في ادم سليم من منفر طبع اوحي اليه بشرع
 يعمل به وان لم يورثه بنبيلفه فان امر بنبيلفه ولو واحد فقط كان نبيا ورثوا ايضا
 فالنبى اعم من الرسول اهرماوي اي ثم الصلاة الى اسما رجمه الله الى ان الصلاة
 والسلام على غير الانبياء والملا بكنهه استغلا لمكروهاى ونعنا غير مكروهاى ومحل
 ذلك اذا كان المصلى والمسلم من غير الانبياء والملا بكنهه والملا بكنهه استغلا منها
 على غيرهم لان الصلاة والسلام حق فيهما وان بعضهما من بعضا من الخلق
 بنوها شمع اخذها في مقام الزكاة واما في مقام الدعاء والمراد اهرماوي

عليها

قول

وما في على ذلك لما جده اليه انه هو خلاف الصواب من انه لا يقال له
 صحابي الا ان علمنا موقفه على الامان وليس كذلك بل مجرد الاختراع به تخالفا للصحة
 ونقاوه على الامان شرط له وامها حتى لو ان قد انقطعت الصحة فان عاد للام
 عاد فله عندنا خلاف للمالكين اهرماوي ونسئل الله من العظمة اما
 من باب التحدث بالنعمة او مراده جميع الادبيات ولا يضر التقييد بمذاهب
 اهرماوي فواضنا لقننا هذه المظنة على تحرينا او قصدنا ان التوضي
 يكون في الخير بخلاف التخرى والقصد فانهما يكونان في الخير والشر اهرماوي
 اذ كان ذلك المذكور من المباداة او فوضنا اهرماوي في الممثل الطريق
 ويطلق على نفس الذهاب وز من الذهاب ايضا اهرماوي اذ ذهب مفعول فصل
 المصدي والمكان والزمان ثم استعمل في الامكام الشرعيت وغيرها مما في
 وعلاقتة المشابهة اهرماوي وقال الشنشوري واصطلاحا ما تخرج عند
 المجتهدين في مسألة ما بعد الاجتهاد فصار له معتقدا او مذاهبا وهو المراد هنا
 الفرض بفتح الفاء والراى العالم بالخرافى ويقال له فارض وقريظ كالم
 وعليم وفراض وقريظ يسكون الراء ايضا واحاز ابن الهيثم رحمه الله ان يقال
 فراضى ايضا وان قال جماعة عند الخطا والخرافى قال الخلال المحلى رحمه الله جمع
 فريضته بمعنى مفروضة اي مقدسة لما فيها من المنهاج المقدسة فغلبيت على
 غيرها اهرماوي فغلبيت على التفصيل وجعلت لقبه لهذا العلم وكما في تفرقه
 فريضة فاحمد قد لخص في اسم ندر في اسمه من سائر تعلق بالخرافى
 لم يجمع في اسم غيره افراد او جمعا وعدد او طرعا فاما الافراد فالزاي بسبعة
 وهي عدد اصول المسائل وعدد من يرتب بالخرافى وحده هو اليا بعشرة وهي عدد
 الوان ثيني من الرجال بالاختصاص وعدد الوان ثاني من النساء باليسط والدا
 باربعة وهي عدد اسباب الارق والاصول التي لا نقول واما الجمع فالزاي مع اليا
 بسبعة عشر وهي عدد الوان ثيني والوان ثمانية بالاختصاص والذاي مع اليا
 عشروهي عدد الوان ثمانية على طريق اليسط بزيادة مولاة المولاة واليا مع اليا
 اربعة عشر وهي عدد الوان ثيني باليسط خلا المولى لانه قد يكون انثى والذاي

اي في اللغة
 او على وزن

إذا ما فاحد الزوجية قبل الفسخ وسواء دخل الزوج أو لا العقد المرفوض منها في لا
 ارتفع فيه ما في الصحيح أو المرفوض قبل الفسخ وأما المتيقن على فسادها كالعقد على غايبته
 فلا ارتفع فيه ومثله العقد المختلف في صحته وفساده كإباحة المحرم والفسخ ولو كان
 الخلاؤ خارج المذهب حيث كان فوفاه وعند المالكية أيضا ولو تزوج المرفوض في مرض
 الموت امرأة فالعقد باطل ولا تزوجه ولو تزوجت المريضة في مرض الموت لم يبرأ
 أو شئت ويرث به الزوج والزوجة أو الزوجات جمع في جانب الزوجية لأنه
 ممكن الجمع وافرد في جانب الزوج لأنه لا يتعدد في آن واحد ويقع التوارث بينهما
 في عدة الطلاق الرعي باتفاق الأئمة الأربعة ولو كان الطلاق في الصحة لا الزوجية
 المطلقة تأنى في مرفوض الموت عندنا خلافا للأئمة الثلاثة فإنها تزوجه عند الحنفية
 مأمون تنقض عدتها وعند الغنابلة ما لم يتزوج وعند المالكية ولو انقضت عدتها
 وانقضت بأمر واحد أو برماوى نعمة المعتق أي على رقيقته والمراد ولا القفاة للزوج
 النسيء ويرث به المعتق بكسر الهمزة أي من حيث كونه معتقا وحينه فلا يرث قول
 بعضهم وقد يرفعت المعتق كالمعتق كالمعتق وهو عبد أو معتقه المتيقن السيد يداد
 الحر في استرقق واشترى معتقه واعتقه فكل من يبرث المرفوض حيث كونه معتقا واعتقا
 أو برماوى ويرث به المعتق أي لقوله عظم السائد والوجه كحجة النسب يبرأ
 وأبو حنيفة أي يبرث بالغزاة الأصول والعزوة والمواشي شئت المراد بهم هنا الذميو
 أي ومثلهم الجن على الأربع وقد بالأدعية أنه محل الاتفاق ولا يختلف فيه عندنا أي
 لعقد الشرط فلا ينافي قوله وإن كان يبرأ بها على الصحيح أي لأن كلامه شافي في بعضه
 وع يبرث عندنا أن كان مستطاعا على الأربع ويرث مطلقا عنه المالكية ولا يبرث مطلقا
 عند الغنابلة والحنفية هو مملوك أو قال العلامة الإمام هو مملوك في شريحة عند قول
 المختصر ثم بيت المال وظم كلام جمع من المتن أن المعتق يفتيده بما إذا كان منتظرا
 وقد ذكرنا في مرفوض في شرح الأمر شاذ عن عبون المسبيل أنه يفتي اتفاقا لنوع المذهب
 بعد الماتنين على ثورث ذوي المهر جام والرفق على ذوي المهرهم أهو ومن المعلوم أن الرافضين
 على ثورث ذوي المهر جام أهو يبرأه ويمنع السخف من العلم أن المواضع مع مانع
 وهو في اللغة الحامل وأصلها ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود

قوله ومن
ادلى بهم

ولا عدم لذاته عكس الشرطه ثلث واحدة من علل ثلاث اقترنوا على
هذه الثلاثة لانها المتفق عليها والافالموانع كنه يقاتل وهو من طمى يقوم
بالانسان بسبب الكفر وهو مانع من الجانيين ولا يرتد الرقيق بجميع انواعه لان
لو رثه لكان لسيده وهو اجنبي من المينة واو رثه ايضا لانه لا ملك له ولو ملكه يبد
وتشروط الميرثه ثلاثه احدها تحقق موت المورث ولو بالخطه او الحاقه بالاموات
على علمها او تقديرها وثانيها تحقق عيانه الوارث بعد موت مورثه ولو بالخطه
او الحاقه بالاعيان تقديرها وثالثها العلم بالجهة والدرجه التي يلحق فيها الوارث
والمورث تفصيلا وهذا الشرط يختص بالقضاء من معرفة ادلايه اي انفسابه للميت
بقرابة او نكاح او ولده وان كانه ثلاثه مورث وهو الميت ووارثه هو الميرث للتركة
باعد الاسباب التي بها ينفذ وحق مورث وهو التركة فثنا او مدبرا
افاديه ان الفتن هو الذي لم يجز عليه كيب من اسباب الحرمة وبرماوي
مورثه اي لانه لا مال له اي وان ملكه يبد على النظر وبرماوي
خاص لانه مورثه عن جميع ما ملكه ببعضه المورث على الارحح عند الشافعية
ولا يرتد واو رثه كالفن عند المالكية والحنفية ويورث ويرث ويجز على حسب
ما فيه من الحر فبعضه الخاطلة او تشويك مع بعض تصرف الميرث الميرث المختل
سواقتله عند الاوغلان عند السادة الشافعية او الميرث الميرث السادة
المالكية فبعضه تفصيل وهو انه لا يرتد قاتل الميرثه وانما من مال وامر دية
وان ان يشبهه قد رء عنه الجرد واما خطا فانه يرتد من المال دون الدية ويستثنى
في ذلك الوفاقان المذهبين قاتل الميرث والخطا يرتد الوارث مورثه عن مال كما توخذ من
النسائي على الشيخ خليل وقال الميرثون ان القاتل يرد الميرثه من مال واديه وكوا
كان بالفاير كيد او متغيرا قاتل بنسب او عايرة
او كان القاتل يفرق قصد كنام ويحجون وطغل ولو قصد به مصلحة كفر الميرث
للشاديب ونظرة الميرث المعالج ولوحا ذقا والمعنى فيه غنمة الاستعمال في بعض
الصور وكذا الباب في الباقي ونستثنى من العموم المفتي في اولى الحديث وبرماوي
لانه لا يسمي قاتلا اي الا ان كان يستحق قاتلا ما ظهر برماوي

الحمد لله
الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا
هدى الله لنا

المملوكه ان تقول وان كان
يسمى مملوكا اما لا
الملكه ان تقول وان كان
يسمى مملوكا اما لا

هو لغة الجود والستر يقال كفر نعمة كفر ايضهم وفتح عدها ونزها وشرها خلاف
 الاسلام هو ماوى كائنت في الصحيحين اي من قوله صلى الله عليه وسلم لا يدرى
 المسلم الكافر ولا الكافر المسلم هشت اي وسوا اسم قبل التركة ام وسوا بالقرابة
 والمكاف والواو لان الكفر الحاص له كما قال الشيخ شاور ان الكفر
 كله ملة واحدة عند الشافعية والحنفية واما عند المالكية والحنابلة فالنصارى
 ملة واليهود ملة ومن بعد اهل ملة واحدة هـ فاقول في موانع
 الامث ثلاثة ايض احدها اختلاف في ذوى الكفر لا يملك بالزندقة والحرابة فلا توارث
 بين ذمى وعربي في الاطراف وفاقا للحنفية وعلقا للمالكية والحنابلة المانع الثاني
 الردة اهل ذمى والمسلمين منها ولا يورث الميراث ولا يورث حتى لو اراد لقوا
 مثلا الى النصرانية فلا توارث بينهم واما اهل الردة في ولو كان اثنى خلافا للحنفية
 والزندقة كالدرة خلافا للمالكية المانع الثالث الدور الحكي وهو ان يلزم من
 التورث عدم التورث كان يفرأخا من المال بان الميراث فيثبت نسبة واثبت
 للدور اي ان لو ورثنا الميراث لوجب الميراث فلا يقبل اقراره واذا لم يقبل اقراره
 لم يثبت النسب واذا لم يثبت النسب لم يثبت الميراث فثبت الميراث في يورث الى نفسه
 وما اذى ثبوتها الى نفسه انتفى هـ واما موانع الميراث على مذاهب ما ذكرنا فانظر
 بعضهم بقوله ويمنع الميراث في علم سنة فحسنة تمنع منه السنة الكفر والوفى
 وقتل العمد والشك واللعان في فقههم فصدى وواحد بمنفعة في الحال وهو الذي
 لم يفر عن اشكاله وقوله الشك اي في شرط الميراث كالشك في المتقدم منها او
 المتأخر مثلا فقول الكفر افرق فيه بين الاصل والظاهر كالدرة فلا توارث
 بين مسلم وكافر اصلي او ميراث وقول والشك اي الشك في شرط الميراث بان لم
 يعلم تقدم موت المورث ولا بضرعية المورث كوقوعه في يورث بعضهم بعضا
 لعدم اوفر وقوله واللعان خاص له انه ان فصل اللعان من كل منهما
 يورث احدهما الاخر وان اللعان احدهما فقط توارثا ولا توارث بينهما وبين ولده الذي
 لانت فيه او التفتت ام او اما امره فترثه ويرثها على كل حال هـ الوارثين من
 الرجال اي اهلها وقوله الرجال اي الذكور كما ياتي في كلامهم وان كان نصيبه الرجل

س
هـ

هذا هو الميراث في
 الفقهين والشافعية
 والحنفية والحنابلة
 والمالكية والرواية
 والظاهر في الميراث
 واللعان في فقههم
 فصدى وواحد بمنفعة
 في الحال وهو الذي
 لم يفر عن اشكاله
 وقوله الشك اي في
 شرط الميراث كالشك
 في المتقدم منها او
 المتأخر مثلا فقول
 الكفر افرق فيه بين
 الاصل والظاهر
 كالدرة فلا توارث
 بين مسلم وكافر
 اصلي او ميراث
 وقول والشك اي
 الشك في شرط
 الميراث بان لم
 يعلم تقدم موت
 المورث ولا بضرعية
 المورث كوقوعه في
 يورث بعضهم
 بعضا لعدم اوفر
 وقوله واللعان
 خاص له انه ان
 فصل اللعان من
 كل منهما يورث
 احدهما الاخر
 وان اللعان
 احدهما فقط
 توارثا ولا
 توارث بينهما
 وبين ولده الذي
 لانت فيه او
 التفتت ام او
 اما امره فترثه
 ويرثها على كل
 حال هـ الوارثين
 من الرجال اي
 الذكور كما ياتي
 في كلامهم وان
 كان نصيبه الرجل

الذكر

هذا هو الميراث في
 الفقهين والشافعية
 والحنفية والحنابلة
 والمالكية والرواية
 والظاهر في الميراث
 واللعان في فقههم
 فصدى وواحد بمنفعة
 في الحال وهو الذي
 لم يفر عن اشكاله
 وقوله الشك اي في
 شرط الميراث كالشك
 في المتقدم منها او
 المتأخر مثلا فقول
 الكفر افرق فيه بين
 الاصل والظاهر
 كالدرة فلا توارث
 بين مسلم وكافر
 اصلي او ميراث
 وقول والشك اي
 الشك في شرط
 الميراث بان لم
 يعلم تقدم موت
 المورث ولا بضرعية
 المورث كوقوعه في
 يورث بعضهم
 بعضا لعدم اوفر
 وقوله واللعان
 خاص له انه ان
 فصل اللعان من
 كل منهما يورث
 احدهما الاخر
 وان اللعان
 احدهما فقط
 توارثا ولا
 توارث بينهما
 وبين ولده الذي
 لانت فيه او
 التفتت ام او
 اما امره فترثه
 ويرثها على كل
 حال هـ الوارثين
 من الرجال اي
 الذكور كما ياتي
 في كلامهم وان
 كان نصيبه الرجل

الذكر
 البالغ من به ادم وكذا في النسب هو ماوى
 من الرجال اي بالانحصار وان علة اي محض الذكر كما في اب وابيه
 وهكذا يخرج بذلك كل جده ابي وابي وابي وابي هشت
 نزل اي بد من هذا اود رجاء محض الذكر فخرج بذلك ابن بنت الابن ونحوه من كل
 من في نسبته الى الميراث اثنى هـ قد اتمر له اسم من القرابة فقولته تعالى
 وان كان رجل يورث من ثلاثة وامرأة وله اخ او اخت اي من ام كافر يورثه في الشواذ
 واما الاخ الشقيق والاخ للاب فقولته تعالى ان امره هلك اي ما في ليس
 له ولد اي واو والد وهو الكلية وله اخ اي من ابوين فلهما نصيبا تركوه وهو
 اي الاخ من ابوين او اب يرثها اي جميع ما تركت ان لم يكن لها ولد اي جلا لين
 يتصرف المولى اليه بالاب اي وحده وهو ابن الاخ للاب او مع الام لان الام
 ابن الاخ الشقيق وابن العم من ابنيه اي الميراث والمراد عم الميراث لغوايبه
 شقيقه ومم اخوايبه وابنه وهما يخرج بذلك العم للام وابنه هشت
 الاجاز اي المختص بالثبوت اي الزبط فانما يثبت على هؤلاء الورثة
 بعناية مختصة هـ شنت قاسم اي سماع تدبر وفتح واذا كان وهو مقال
 اي قولاصا فاهشت سوا كان كقوله في قوله كذا لا يطلق وكذا في قوله
 هـ وماوى والعلم من الاب اي عم الميراث لغوايبه شقيقه او عم اخوايبه وابنه وهما
 والمراد بالعم والد الوفا قال الشارح والمراد من قوله والمحقق يقتضي انه مخلص
 بمن يشر العقول وليس قد اود فعه بقوله والوا من الميراث وعصيته فاقول
 جهنة الذكور والوارثين هـ ثمة ماعد الزوج والميراث اربعة اقسام فزوج وامرأة وواحدة
 قريبة وصاحبة بعيدة فالزوج وابن وابنه والاموال الميراث والحد والاشية القريبة اواد
 الاب الاقربون وهم وهم خمسة وثلاثة اصول الاخ الشقيق او لا يورثه وامرأة فزوج
 ابن الاخ الشقيق وابن الاخ للاب والاشية البعيدة وهم اولاد الجد ونحوهم اربعة
 وهم اصول ووزوج ايض والاموال اثان العم الشقيق والعم للاب والفروع اثان اي ابن العم
 الشقيق وابن العم للاب هـ وماوى كذا اذا انفرد واحد من الذكور في ميراث
 امال الا الزوج والاخ للام ومن يقول بالرد من العلم يقول من انفرد من الرجال في ميراث

هذا هو الميراث في
 الفقهين والشافعية
 والحنفية والحنابلة
 والمالكية والرواية
 والظاهر في الميراث
 واللعان في فقههم
 فصدى وواحد بمنفعة
 في الحال وهو الذي
 لم يفر عن اشكاله
 وقوله الشك اي في
 شرط الميراث كالشك
 في المتقدم منها او
 المتأخر مثلا فقول
 الكفر افرق فيه بين
 الاصل والظاهر
 كالدرة فلا توارث
 بين مسلم وكافر
 اصلي او ميراث
 وقول والشك اي
 الشك في شرط
 الميراث بان لم
 يعلم تقدم موت
 المورث ولا بضرعية
 المورث كوقوعه في
 يورث بعضهم
 بعضا لعدم اوفر
 وقوله واللعان
 خاص له انه ان
 فصل اللعان من
 كل منهما يورث
 احدهما الاخر
 وان اللعان
 احدهما فقط
 توارثا ولا
 توارث بينهما
 وبين ولده الذي
 لانت فيه او
 التفتت ام او
 اما امره فترثه
 ويرثها على كل
 حال هـ الوارثين
 من الرجال اي
 الذكور كما ياتي
 في كلامهم وان
 كان نصيبه الرجل

المال الذوق فقط هو اذا اجتمع كل الرجال وورث منهم ثلاثة الميراث والاب والزوج
 هشت وتكون مسئلة من اثني عشر الاب السدس اثنان وللزوج الربع ثلاثين
 وللبن الباقي وهو كبقية ميراثه ومن علمه هو ان الذكر في ذوى الارحام
 كالبنت وابن الام وابن الاخ للام والعم والابن والاب والام والعم
 نقيب من هذا هو ان الذكر من ذوى الارحام والحاصل ان ذوى
 الارحام ثلاثون عشرة من النساء ومن الغنى والحال ذوات البنت وام الجدة
 وبنت العم وبنتي الاخ والاخت وكنته من الذكور وهم الخال وابن البنت والعم للام
 وابن الاخ للام والجدة من قبل الام وابن الاخت على ما هو مبين في محله هـ
 بالاختصار لم يعط اني اعطى جميعها عليه فان ذوى الارحام من الذكور والام
 في ارباعه خلاف هشت وبنت ابني وان نزل ابوها بمحض الذكور هشت مشقة
 من اشتغقت على المشي تحقت عليه والام من ستة هشت وزوجة باثنا عشر
 وهو اول في الفرائض للتميز وان كان الاصح والاشهر تركها هـ والاخت
 من اهل الجاهلية كانت اى كالتكثيرة او اب او ام هشت والجدة على
 تفصيل فيها وهو ان الام وامها تان المد لمان باثنا عشر وامها تان المد لمان باثنا
 عشر مخرج على توهم ما فان ادلت الجدة بالجد كما في الاب فلا ترث عند المالكية وترث
 عند الحنابلة وان ادلت ابني الجد كما في الاب فلا ترث عند الحنابلة وامها تان
 ومذهب ابي حنيفة في ترك جميع ما ذكرنا وكذا كل عدة تدلى به وارث وقا
 كل من انفردت به النسبة لا تخور جميع المال الا المعلقة ومن يقول من العلماء بالرد يقول
 كل من انفردت به النسبة تخور جميع المال الا الزوجين اذا اجتمع كل النسبة ورث منهن
 خمس البنت وثلث الابن والام والزوجين المشقة واذا اجتمع كل الرجال والنساء
 ورث الابن والام والولد ان واحد الزوجين هشتشور ومسالمة اجتماع النساء فقط
 من اربعة وعشرين للبنت اثني عشر وللبنت الابن اربعة وللزوجة ثلاثة وللأم اربعة
 وللأخت المشقة واحد ميراث ومسالمة اجتماع الرجال والنساء في امانت
 الزوجة تكون من اثني عشر وقص من كنة وتلاذني وفيما اذا امانة الزوج من اربعة
 وعشرين وقص من اثني عشر وقص من كنة وتلاذني وفيما اذا امانة الزوج من اربعة

والنساء

والنساء اي فيما يمكن فيه ذلك وقد صور لبقية ميراثها في المال
 على الشيخ خليل هذا كناية لان من ذكرها كل ذكر ما في خلاف جميع ميراثه من الذكور
 فلا يرثه منهم الا الاب والابن كل ذكر ما في خلاف جميع ميراثه من النساء ولا يرثه منهن
 غير من الام والبنت وثلث الابن والزوجة والأخت المشقة كل ذكر ما في خلاف
 جميع ميراثه من الرجال والنساء ولا يرثه منهن الا خمسة الابن والاب والام والزوج
 والبنت كل امرأة مانت وتركته جميع ميراثه من الذكور لا يرثه منهم الا ثلاثة الابن
 والاب والزوج كل امرأة مانت وتركته جميع ميراثه من النساء ولا يرثه الا ربع
 البنت وثلث الابن والاخت لغير ام والام كل امرأة مانت وتركته جميع ميراثه من
 الذكور والامات فلا يرثه منهن الا خمسة الاب والام والبنت والزوج
باب الفروض يطلق الفرض على العطنة يقال فرضت الرجل وفرضته اذا عطنته
 وعلى الميراث ومنه قوله تعالى ان الذي فرض عليك القرآن وعلى البيا ومنه سورة اتركا
 وفرضها بالتخفيف وعلى الفزاة ومنه فرضته حربي اي قرأته وعلى الاطلاق ومنه
 ما كان في الفرض على النبي من حرج فيما فرض الله له اي اقله هو لولم وعلى
 التقدير ومنه فرض الغاضي النفقة اذا قدرها وعلى الحز ومنه فرض النكاح الحنسية
 اذا ضرها وعلى القطع ومنه فرض الخياط الثوب اذا قطعه ومنه الحز والقطع هو من
 وقصوه وحجمه الفروض جمع فرض وهو في اللغة يقال فلان اصله بالدر
 والقطع ومنها التقدير وفي الاصطلاح النصيب المقدر شرعا لوارث خاص الذي
 لا يراد له الرد ولا ينقص المال لهول هشت لكن هذه الزيادة اعني الذي لا يراد له الرد
 ولا ينقص المال لهول لا يختص به البنت لانها ليست من تمة القرية بل هو استعاضة
 البنت بها لانها في الميراث كالبنت ومنه التقدير في الميراث بالقرية
 اقوى او بالتقصيب وكلاهما الميراث يقتضي الاول لانه قدم الفرض على التقصيب وهو الرابع
 بدليل ان صاحب الفرض لا يستقطع ميراثه ميراثي والبنت القطع ويجب دائما قطع هزة
 البنت وقطيح البنت هزة موزونة في النظم الضرورة ميراثي هي النصف في
 هذه طريقة التذليل لانه لظن من الميراث وتتركه لغيره النصف والثلث والثلث
 ذلك في الثلثين اخرها لضرورة النظم ويصح العكس وهو ميراثي في بيان

الثمن والرابع والنصف والسادس والثالث والثاني ويجوز اخذ الوسطين ويصعد
ويصعد ونحيط فيقال - الرابع والثالث وضعفهما ونصفيهما او يوفق الاول والثاني
ويصعد فيقال الثمن والسادس وضعفهما او ثلثيه ونحيط فيقال -
النصف والثالثان ونصفيهما ونصفيهما والاضطر الرابع والثالث وضعف كل
ونصفيهما برماوي **قاعدة** لا يتم فرض الشئ لقوله الناطم فاعفظ وكل حافظ
امام لانه ليس المقصود من النظم ولكن الخطاب في قوله فاعفظ لكل طالب سواء
نظره الكتاب ام لا او حذف المحفوظ ليعلم ما ذكر وغيره وقوله فكل حافظ امام اي
مقدم على غيره والمراد الحفظ مع الفهم وينبغي للشخص ان لا يتكل على حفظه بل
تقريب العلم بالكتابة مطلوب ولذلك قال بعضهم العلم صيد والكتابة قنيد **قاعدة**
صير ذلك بالحيلة الواثقة فمن الحافاة ان تضيق عزالة وتتركها للحقيقة طاعة
او برماوي **قاعدة** فالنصف في لفظ الصغار بمقتضى ثلث ثونه والرابعة نصف
ويقال لكونه اكبر الكسور المفردة ولسهولة التذكر في قوله الى غيره مع افرازة قال -
السبكي كنت اوله وابايد الله به وهو الثلثان حتى رايت ابا النجاشي يديه فاجبتني
برماوي خمسة افراد اي واحد منهم منفرد اهتت **قاعدة** وله الامن واما ولد
البنات فلا امر التناهي على ذلك بل في مذهب كل مفتي اي مجتهد لان ذلك مجمع عليه
وتقدم معنى المذهب برماوي **قاعدة** عند انفرد من الولد الى اهل الناطم استرط
عدم الفرع الوارث في الزوج لانه يعلم من مفهوم استرط وجوده في امره الرابع لكن
الاولى عكسه لانه يحذف من الثاني لدالة الاول عكسه **قاعدة** يمكن الجواب بانه راجع
الاختصاص بل ذكره مع الزوجة او الزوج او لولد ذكره مع الزوج او المختار الى ذكره
مع الزوجة برماوي **قاعدة** عند انفرد من عن معصب فينتج انه يسترط في اخذ الزوج
النصف شرط واجته وهو فقد الفرع الوارث وفي اخذ البنت له شرطان عدم المساوي
والمعصب وفي اخذ بنت الابن له ثلاثة شروط عدم المساوي والمعصب والحاجب
من الابن والبنت وابن الابن وبنت الابن والى وكذا يقال في الاختلاف ويزاد عدم
المشقة **قاعدة** ولا وقته يجمع من اهل النصف اثنا زوج واخت **قاعدة** او لام برماوي
وله اخت **قاعدة** نصف ما ترك قال الثاني لفظ اخت شامل للاختوات المشقة والاب

اوام كن ضربته التي لا يلام به بل خاص فبقى ما عداها وكان لها النصف لان الامن اذا
انفرد كان له الكل والثاني لها نصف الذكر **قاعدة** ان كان معه من ولد الزوجة واخفق
فيه بين ان يكون منه او من غيره او من زوجه وسوا كان ذكرا او انثى ومثله ولد الامن ذكر او
انثى اذا لم يقع به مانع من رفق او كثر فتنافى واما ولد البنت فلا يجحد **قاعدة** لكل زوجة او
اكثرا الفة للطلاق وغاية الكثرة الى اربع وقوله فيمن قد راي فرض والعه للطلاق
ايضا فيمن قد راي فرض في قوله ثقف ولحق الربع مما تركته ان لم يكن لكم ولد ولما كان
الولد باقتمل ولد الابن حقيقة صرح ما ولد الامن بقوله وذكرا وولد البنت بعينه
اي الذكور والامانات هشت **قاعدة** فرض اثنين من اصناف الورثة فيلزم على الحصص
الهم في مسألة تروى ويروى فان لها ثلث الباقي وهو حقيقة روى عنهم ثمانية اوجه **قاعدة**
تامة **قاعدة** لا يجمع لفظه في فان كان له من اقدم الاجماع لانه هو الدليل وقوله
لقوله هو استناد الاجماع والاول كانت الابنة لولا تقدم اهل الاجماع وقتا بل برماوي
اذ لم يقع به مانع **قاعدة** من قوله الناطم من قد منعة الا اذا كان هناك وارثا برماوي
حتى لو كان به مانع اي من رفق او كثر او اختلاف ديني **قاعدة** اجماعا الذكر كالذكر والاماني
كالاماني برماوي **قاعدة** وهل الولد المذكور في الامانة الفطنة يسير في الرابع ان الولد لا يسير
ولد الولد حقيقة بل مجاز فلذلك الناطم قال **قاعدة** ذكر اولاد البنين المهر برماوي **قاعدة**
وهو الولد اي اللاحق بالزوج واما فقد باللاحق في الزوج دون الزوجة الموقوفة بها
في الزيادة ونه **قاعدة** ذكر كان او انثى تراجع للولد ولولد الامن وعلم من قوله ولذ الامن
ان ولد البنت لا يحجب الزوج من الربع الى الثمن برماوي **قاعدة** للبنات جمعها نص
بما اما على الحالية او غيركن اي اذ كن جمعا او مفعول لفعل محذوف اي اذ اجمعتهن
جمعا ويس المراد بقوله ما زاد الخ وقتا مل برماوي **قاعدة** فسمعا اي فاسمع من يقول
في استحقاق البنات للثلاثين سمعا فهو مفعول مطلق وعاملا محذوف وجوبا
لانه لا من اللفظ ففعله **قاعدة** فهم صافي الذهن اي خالصه من كدر اثار الشكوك
والاوهام والذهن الفطنة والمراد هنا العقل ويقال ذهن بالضم ذهابة حفظ
قلبه ما اودعه هشت **قاعدة** قضى به اي باستحقاق المختارين في امر البناتين او
باستحقاق البناتين مطلقا فيسمل البناتين وبني الابن والاول اولي اتم اقول

كما ينبغي
في قوله
فمن قد راي
فرض والعه
للطلاق
ايضا فيمن
قد راي فرض
في قوله ثقف
ولحق الربع
مما تركته
ان لم يكن
لكم ولد
ولما كان
الولد باقتمل
ولد الابن
حقيقة صرح
ما ولد الامن
بقوله وذكرا
وولد البنت
بعينه اي
الذكور
والامانات
هشت
قاعدة فرض
اثنين من
اصناف الورثة
فيلزم على
الحصص الهم
في مسألة
تروى ويروى
فان لها ثلث
الباقي وهو
حقيقة روى
عنهم ثمانية
اجوه قاعدة
لا يجمع لفظه
في فان كان
له من اقدم
الاجماع لانه
هو الدليل
وقوله لقوله
هو استناد
الاجماع والاول
كانت الابنة
لولا تقدم
اهل الاجماع
وقتا بل
برماوي اذ لم
يوقع به مانع
قاعدة من قوله
الناظم من
قد منعة الا
اذا كان هناك
وارثا برماوي
حتى لو كان
به مانع اي
من رفق او
كثر او اختلاف
ديني قاعدة
اجماعا الذكر
كالذكر والاماني
كالاماني
برماوي
قاعدة وهل
الولد المذكور
في الامانة
الفطنة يسير
في الرابع
ان الولد لا
يسير ولد
الولد حقيقة
بل مجاز
فلذلك
الناظم قال
قاعدة ذكر
اولاد البنين
المهر برماوي
قاعدة وهو
الولد اي
اللاحق
بالزوج
واما فقد
باللاحق
في الزوج
دون الزوجة
الموقوفة
بها في
الزيادة
وننه قاعدة
ذكر كان
او انثى
تراجع
للولد
ولولد
الامن
وعلم من
قوله ولذ
الامن ان
ولد
البنت
لا يحجب
الزوج
من الربع
الى الثمن
برماوي
قاعدة
لبنات
جمعها
نص بما
اما على
الحالية
او غيركن
اي اذ كن
جمعا او
مفعول
لفعل
محذوف
اي اذ
اجمعتهن
جمعا
ويس المراد
بقوله ما
زاد الخ
وقتا مل
برماوي
قاعدة
فسمعا
اي فاسمع
من يقول
في
استحقاق
البنات
للثلاثين
سمعا
فهو
مفعول
مطلق
وعاملا
محذوف
وجوبا
لانه
لا من
اللفظ
ففعله
قاعدة
فهم
صافي
الذهن
اي
خالصه
من
كدر
اثار
الشكوك
والاوهام
والذهن
الفطنة
والمراد
هنا
العقل
ويقال
ذهن
بالضم
ذهابة
حفظ
قلبه
ما
اودعه
هشت
قاعدة
قضى
به اي
باستحقاق
المختارين
في امر
البناتين
او
باستحقاق
البناتين
مطلقا
فيسمل
البناتين
وبني
الابن
والاول
اولي
اتم
اقول

قوله الناطم
ولا يظن
عكس النون
المسندة
لان لا يظن
محذوف
بالكسر
الساكن
ان كذا

2

برمات

والسدس فرض جدة في النسب احقر من الوفاة لا ارف منه الا المتعصبين
بافسهم هيرماوي كانت لام واب في نسخة ام واب في الاولي توهم شرطية
الام والام معا وليس مراد او الثانية تفيد استحقاقها سواء كانت ام واب
وتحفل او مانعة ظوفا فتشمل ما لو كانت من جهة الام والام هيرماوي ينال السدس
اي يستحق والالف فيه للاطلاق والشرط في افرادة الطريقة ليست مرادة
بل الشرط افرادة هيرماوي لا ينسب بالمشقة الخفيفة منبها للمفوض اي افرادة شرط
استحقاقه السدس فلا ينسب من يريد الحكم به وتجاوز فزارة بالمشقة فوق
منبها للمفوض اي افرادة شرط فيما ذكر فلا تنسب فزارة هيرماوي
ونبشتر كان في السدس الى اي سوية لان شأن الاستدلال النسوية هيرماوي
ادلهن يوارف وهو الجدة هيرماوي ومن ادلة تغير وارتقاء وتسمى الجدة
الفاسدة في فاسدة في بعض النسخ بدله هذا البيت وولد الام له اذا
انفرد سدس جميع المال نصا قد ورد وهو معنى الاول لكن فيه التفرع بان
ذلك وورد النص به وله ان او اختلفت اي من ام كافر في شاذاه وكذا كهن
وارثات اي بان لا يكون فيهن جدة حقة ولا فاسدة وهي التي تتركب من اثنين
اي مدليات يوارف انما الى باي لانه وارثات اسم فاعل وهو حقيقة في المتلبس
بالفعل فيفيد ان في ثمة برين وبارة ابرق باعتبار انهما وليس كذلك لمدار
على من ادلوا به فانه كان وارثا وورث والاولاد فيخرج الجدة التي قد لا يوارف بان
ادلة تذكرين اثنين لكن يرد على التفسير الجدة المحجوزة بالام كما لو خلف جدة ام ام
وجدة ام ام مع الاب فالسدس في الاولي وحدها والباقي للاب على الام حج ولا
تورق ام الاب مع انها ادلت يوارف واما على كلام الناطم بقطع النظر عن تفسير التسم
لا فرد هذه لانها ليست وارثا ولو كانت احدى الجدتين او الجدات الى اشار الى
ان الجمع وكلام الناطم ليس قيد بل المراد به الاثنان والكثر واما التصور فصوره
ما اذا ادلت كل واحدة بجهة ظاهرة كأم ام وام اب مثلك واما صورة ما اذا ادلت
لحد اي او احد من جهتين او اخرى بولادة ففيها نوع خفاء على المتندي وايضا
ان يقال لفاطمة بنتان تريب وخديجة مثلا وتزوجت تريب بابن فعدوا وقت بنت
وتزوجت خديجة بابن هند وانت منه بان ثم تزوج ابن خديجة ببنت تريب فاقى فزارة

يولد

يولد ففاطمة نسبها لهذا الولد ام ام لانها ام تريب التي هي ام امه وتنسب اليها
ايضا بانها ام اب لانها ام خديجة التي هي ام ابيه فبذلك فاطمة تدل اليه بجهتين واما
هند فانها تنسب اليه بانها ام اب لانها ام زوج خديجة الذي هو ابوايه فبذلك
هند تدل اليه بجهة واحدة واما دعد فانها تنسب اليه بانها ام اب لانها ام زوج
تريب الذي هو ابوايه فادامات الولد عن هذه الجدات فالسدس بين تريب
وخديجة وهما مستويان في الادلة اليه لان كل واحدة تدل اليه بجهة واحدة لان
تريب ام امه وخديجة ام ابيه ولاشي لباقي الجدات لان القرى يجب البعد فادامات
هذا الولد عن فاطمة وهند ودعد فقط وقد ماتت قبله تريب وخديجة فالسدس
لفاطمة وهند بينهما بالسوية على المخرج وان كانت فاطمة تدل بجهتين وهند بجهة
واحدة كما سبق ومقابل الاصح يقول لفاطمة التي تدل اليه بجهتين ثلث السدس
ولهند التي تدل بجهة واحدة ثلث السدس واما دعد فلاشي لها لانها ام اب وابو
ام ابرق فذلك من ادلى به فزارة هيرماوي وقد تصور الجدة التي تدل بجهتين بصورة
لضري وذلك كما لو تزوج شخص بنت عمته فانت منه بولد ثم مات الولد المذكور وخلف
جدة ام امه فانها تدل اليه من جهة امه وابيه وجدة ام امه فانها تدل اليه
من جهة ابيه فقط اه ضلي ومقطع المالكية قال الشافعي ابرق عند مالك
الكثر من جدتين لقوله لا علم احد او من اكثر من جدتين مذكاة الا لأم ولي العوم وكان
مبيع عندة تورث تريب وعلي وابن عباس ومن واقفهم ام اب او لم يبلغم روى
مالك عن ابن شهاب عن عثمان بن اسحاق عن قيس بن ذؤيب قال جات الجدة الى ابوك
المديق تساله عن ميراثها فقال لها مالك في كتاب الله من شي وما علمت لك في كتف رسول الله
صلى الله عليه وسلم شيان روى عن اسالة الناس فقال له المديق بن كعبه حضرت رسول الله
صلى الله عليه وسلم اعطاهما السدس فقال ابو بكر هل معك غيرك فقام محمد بن مسلمة المنصور
فقال مثل قوله المديق فاتيده لها ابو بكر ثم جات الجدة المديق الى عمر بن الخطاب تساله عن
ميراثها فقال لها مالك في كتاب الله من شي وما كان القصة الذي قضى بها ابو بكر المديق كوما ان
برأئ في الفراض ثما ولكن هو السدس فان اجتمعتم في ميراثكم واني لم اقل به فهو لها قال
في التوضيح في عبد الحق وهذا الحديث مشهور الا انه غير متقبل السماع اه وروى ابن وهب

السدس
المراد

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

المومنان وان يكن
 زوجه وام واب
 فقلت الباق
 انظر فيهم
 في قولها
 السعدية حتى قبل
 القول بوقتها

في الثانية والحادية عشر الاغتلام فقط وقد مضى السدك منفردة وعصمتها في الثلث خمسة
مع غيرها من اولاد الام والثانية عشر الزوجية وفرض الربع عند عدم الفرغ الوارث والثلث عشرة
باب التقصيب في الشئ مسمى عصب بالشئ يد والعاصب لغة قرابة الرجل لبيه
سواء اهل بيته عصبوا به اي اهل بيته وكل شئ استدل به في قوله شئ فقد عصب به وممنه اي من هذا القبيل
العصبات وهي العمام وقيل التقوى بعضهم بعض من العصب وهو المنع والشدة يقال
عصبت الشئ عصباً شدة وقته ومنه العصاب تشد به الرأس من جوانبه الاربعة في كل
جانب والانباجان والاضوة جانب والامام جانب واما اصطلاحاً في صحيح ما عرق به بغير
العدان الطصيب بنفسه كل ذي ولا يذكري سبب ليس بينه وبين الميت اني فقول
كل ذي ولا يذكري كان اواني وقوله ذكر دخل فيه الزوج وقوله ليس بينه وبين
الميت اني خرج ولد الام والعاصب مع غيره كل اني تنصير عصبة باعتبارها مع اخرها
ومع امهيتها اعترض على التقاريف الثلاثة ما دخال كل قبها فان التقاريف موضوع
ليبان المالا همة من غير فرض افرادها والتعاريف بالكلية متناقضة لكونها جواب عن ذلك
يبقى بالهامس وحقق ان فسرع في التقصيب اي طلب اولاد او وجبة كانه وعد
به او لا بقوله فرض وتقصيب على ما قسمي وقال بعض الشرايع وجع بفتح الحاء اي وجع
واما بالهم ففناه السروع في الشئ مع الاخوة فيه موحى بفتح الحاء اي موحى
مصيب اي ليس بخطا وما كان الاقتصار منطية الوقوع في الخطل ترك شئ من
المعاني لشدة الحماقة على تقليل اللقطر بما يتوهم وجوده في نظره دفع بقوله
مصيب وهو مسمى اسم المفعول اي يصاب فيه فهو اخو اي صاحب العصوبة المهر
فيه لكان قوله وكل من اخوه وقوله او كان ما يفضل واخذ الضمير نظر للعطف باو هو
المفضلة اي على غيرها من بقية العصبات ثم واخوه من اصحاب الفروض الخ
فيه اسعاراً سبق من ان المهر اقوى من الارث بالتقصيب فلا
يخل ذكر فقوله او اي اقرب وقوله رجل الفص مما قبله وقوله ذكر انما اني به ليعبد ان
المهر بالرجل المذكور ان الرجل امالة هو البالغ الذكر من بني آدم وليس مراد او تم والذكر
انم مما قبله ونحو رواية فلاول عصبة وعلى هذه فذكر اقرب مما قبله والشئ
وان ذكرها الرواية الاولى فستفي الثانية في كلامه وقال فيهما متفق عليه فاما ما

٢
أَيُّ قَوْلٍ لِّلْكَاتِبِ
إِنَّمَا تُحْصِي وَتَعْلَمُ
ضُمِّي بِطَنٍ مُّطْمَئِنِّ
مَا لَا فَتَادَ أَكْرَفُ

35.

نسل ابو موسى الاخرى روى ابن عمر عن بنت وبنته اني وافقت فقال للبنت النصف وللأخت
النصف فاستل ابن مسعود روى ابن عمر عنه واخر يقول اني موك فقال للبنت الثلث والربع
او النصف وما ان من المهر من النصف في حق ما قد روى به النبي صلى الله عليه وسلم للبنت النصف
ولبنت الابن السدس من ثلثة الثلثين وما بقي فلابنت في ثلثها موكي فلهذا روى ابن مسعود
فقال لا تستلوا ما دام هذا الخبر فيكم رواه البخاري ومسلم في روى هذا معنى
قول الفرصيين الاخوان مع البنت نصفين ومحل ذلك اذ لم يكن مع البنت اخوها فان كان
معها في عصبة او غيرها مع الغير فليس للبنت نصف من الثلث الشقيقة عصبة مع الغير
صارت كالأخت الشقيقة فيجب لها الثلث كغيرها وانما لا يكون بعد من العصبات
وحيث صارت البنت كالأخت في الثلث فوجب لها الثلث كغيرها ومن بعد من العصبات فليس
بقول الدائم ليس في النسبة في معنى من والنسبة اسم جمع واحد له من لفظه وطرا منصوص
على الحال وقوله بنت اي ائمت واصبت روى في ذلك ذكره بعض العلماء
لغيرنا لهما بقوله قاضي المسلمين انظر الى واقف بالصحيح واسمع مقال ما تروى
وهي فقد يعلى وكيف طاله النسبة بعد الرجال صيرناه في حاشائنا من حرام
بل هو بوطي جلال فلي النصف ان اثبت بانى وفي الثمن ان يكون من رجل وفي الكرات
اثبت ميت هذه قصتي فقصت سواي والجواب ان يقال هذه امرأة ائمت
قنها ثم تزوجت به ثم مات وهي حامل منه فان انت بانى فلابد في النصف لانها بنت
وتأخذ هذه المرأة الثمن فرضا والباقي تعصيبا وان انت بذلك اخذت الثمن فرضا فقط
وان انت بميت اخذت جميع المال فرضا وتعصيبا روى باب الحجب لما فرغ
من بيان نوعي الميراث ومستحقه شرعا في بيان من يمنع من الميراث روى
المنع من الميراث او من بعضه هي مساوية لقوله بعضهم منع من قام به ميراث من
الميراث بالكلية او من او فرضه روى والحجب هو مانع الميراث لكنه اصله قسمات
يجب بالوصايا وهي الموانع السابقة وهو يدخل على جميع الورثة والمجرب بموجبه
كالعدم فلا يجب احد لهما فالاقتضا تاوم يذكره الثمن ان كلام المصنف ليس فيه وجب
بالاخص وهو المراد عند المطلق وهو ما ذكره ابراهيم روى يجب تعصبا وهو
بمقتضى انواع الأول المتعلق من فرض الى فرض أقل منه وهذا في حق من له فرضان نحو الزوجة

والام

والام وبنت الابن والثاني المتعلق من فرض الى تعصيب وهذا في حق ذوات النصف والثلثين
والثالث عكسه وهو المتعلق من تعصيب الى فرض وهذا في حق الميراث والربع والام
تتعلق من تعصيب الى مثله وهذا في حق الميراث من الميراث والام فانها عصبة بالغير
مع ابيها وعصبة مع الغير مع البنت او بنت الابن والخامس الميراث في الفرض في حق الزوجة
والجدة وذوات الثلثين ونحوهن والسادس الميراث في التعصيب في حق كل عامص
بنفسه او غيره او مع غيره غير الاب والسادس الميراث بالمولد كما هو من المرأة تسع
وهذا ابراهيم روى ويجب حرمان وهو لا ينظر على ثلثة وهم الاب والام والزوج والزوج
والابن والبنت روى في احواله الثلثة اي من الميراث بالفرض او التعصيب
او روى وكثير السام الهاء روى الصحيح اي الجمع عليه معدلا الى مثله الى
حكم باطل بان قورث ابن ابن مع ابن مثله روى وتسقط الميراث مطلقا بالام
استثنى القاضى وغيره صورة وهي ان الجدة قد تزوجت مع بنتها ان كانت بنتها جده
ايضا فيكون السدس بينهما نصفين وذلك في جدة الميت من جهة ابيه وامه وصورة
ان يقال لزوج بنت ثلثة نصفين وهرقة ونصف ابن وابن بنت فكل ابن نصفين
بنت ثلثة عمرة فانت بولد فلا تسقط نصفين التي هي ام ابى الولد امها فيجب لانها
ام ام الولد روى واخص من ذلك ان يقال ما قد روى عن فاطمة ام ابيه وعن امها فيجب
وهي ام امه فيستويان في السدس وقال القاضى وغيره ليس لما جده مع بنتها الوارثة
الاهله قتل فافهم وقس ما اشبهه مشوا ليس كذلك بل معناه فافهم ما ذكره
لك فهم يبقظوا ذعان بل معناه فافهم وقس عليه ما اشبهه من ان كل جده قريب يجب
كل جده بعد منه وكل جده من الجدات يجب كل جده بعد من على التفصيل السابق
وتسقط النصف لراعي ان النصف لا يشترط تحيوت بواحد من ثلاثة بالبنين وهذا
معنى قوله بالبنين والام وهذا معنى قوله وباب الادنى كما روى يعني ما تقدم
ان القريب يجب البعيد واولاد البنين وهذا معنى قوله وبني البنين وقوله كيف
كانوا اي ان ابن الابن وان سفل يجب النصف وقوله يمان فيه الجمع والوعدان اي الولد
فيه والجماعة سواك يجب النصف بالبنين المعه للطلاق وقوله كما روى المراد
كما روى معنى ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله لا ينفقوا في رجل ذكر

هذا هو الصحيح
في الميراث

وهذا هو الصحيح
في الميراث

وهذا هو الصحيح
في الميراث

وهذا هو الصحيح
في الميراث

او كما هو بينا ذلك في العلم والفرصتين وغيرهم فانه يجمع عليه هو برماوه وقوله فانه اي ما ذكرته
 لك وقوله على اخصا ط اي اعلى ترده وفضل ابن الام اي يزيد على اولاد البوي او اب في
 الاقطار قتل في زدي اي من الفوايد النخبة من هذا العلم المتفق عليه ومن غيره
 من يفتي العلوم ما يناسبه وتسقط المقتضى الخاص وان اوله الام ذكر كان او اني
 يسقط مع وجود كذا اي بواحد من الابن وابن الابن وان سفل والنسب وابنت الابن وان سفل
 والاب والجد بالاجماع وان الماخ الشقيق يسقط بواحد من ثلاثة الابن وابن الابن وان سفل
 والاب بالاجماع وان الماخ يسقط بواحد من خمسة الابن وابن الابن وان سفل والاب
 والشقيق وبالشقيقة اذا صار ف عصبة مع الغير وان ابن الماخ الشقيق يسقط
 بواحد من كفة الابن وابن الابن وان سفل والاب والماخ الشقيق وبالشقيقة اذا
 صار ف عصبة مع الغير والماخ للاب وبالشقيقة اذا صار ف عصبة مع الغير وان ابن
 للاب يجب بواحد من ثمانية هو الشقيقة الذين يحجبون ابن الماخ الشقيق وبابن الماخ
 الشقيق وان العلم الشقيق يسقط بواحد من تسعة هو الثمانية وبابن الماخ للاب
 وان العلم للاب يسقط بواحد من عشرة هو التسعة وبالعلم الشقيق وبابن الماخ الشقيق
 يسقط بواحد من احد عشر هو العشرة وبالعلم للاب وابن الماخ يسقط بواحد من اثني
 عشر هو الاحد عشر وبابن الماخ الشقيق والمفق يسقط بواحد من عصبة النسب ان
 النسب اقوى من الولاة يتعلق بالولاة كالمزمنة وجوب النفقة او مخرجه من شئ الخليفة
 كونه يسقط ايضا بالحد او حكمة ذلك ان الجهة الاصلية مقدمة على جهة الاضوة
 وانما شاركه الاضوة او اب للاجماع والاصل ان جهة الاصول مقدمة قاطبة
 والاضواف مطلقة هو كلام مستأنف لان ما ذكره الناطق في الذكوة لانه قال الاضوة
 وهو ظاهر في الذكوة فتم التمسك ذلك بان الاضاف مطلقة اسفا او اب او ام كالاخوة فيما
 ذكر في غيرهم من ما جرى في اخوانهم الذكور قاطبة برماوي ياقته العتيق في الاصل انشأ
 او السخى والمراد هنا طالب العلم الى ان من طلب العلم ينبغي ان يكون هو من الشيوخية
 لانها محل القوة والنشاط قال با واذا ينبغي لطالب العلم ان يسعى ويتكلم بنفسه وماله
 في طلبه لئلا يخل له مقصوده على ما ذكره اي الفرصتين وتقدم الكلام على
 وظن ابن مسعود فيه وكذا في تنبيه الشريعة عليه بقوله على ما قطع به الجمهور

ويزاد على
 التسعة
 الحد فكلون
 ثمانية
 هو
 الاو وروى
 الثمانية
 المتقدمة
 وهذا في
 الباقي
 يتراد الج
 ج

بالنا وظاهره ان المقتضى بذلك عن مسألة الامم كما لو اقر بعض الورثة بوارق ولم
 يصمد فيه البينة فان النسب يثبت وهل يشارك المقر به بالنا فيه وجهان هو من حواشي الشيخ
 عطينة المالكي على الشنشوري الا اذا وجد ذكر من ولد الابن اي ويسمى الماخ المبارك
 واما الماخ المشوم فهو الذي لولاه لورثت وذلك كزوج وامواخت كقيقة ووقت لاج
 للزوج النصف وللأم السدس وللأخت الشقيقة النصف والمأخت للاب السدس فتقول
 المسئلة الثمانية فلو كان معهم اخ لاب سقطت معه المأخت وللأخت للاب السدس فتقول
 الفروض وتكون اذ ذاك عائلة السبعة ومن مسائل الماخ المذكور ام اوجدة واخوان منها
 واخت كقيقة واخ واخت لاج ومنها ايضا زوج وكقيقة واخ واخت ك لولاه لفرقة فيها
 اخته بها فلهذا يسمى بالماخ المشوم كل ما يثبت الاو ان يقال فيه اشارة الى
 ان ذلك حكم بالحق لنفوذ ظاهره واطلاق هذا اسم الماخ المبارك لان الماخ المبارك هو من
 لولاه لسقطت الابن التي يعصبة كبتين وبنات ابن وابن ابن ف
 انما قال الناطق في باب الابن الا اذا عصبت من الذكور في بلفظ الذكور هنا في بلفظ
 الماخ لان بنت الابن فاكتر يعصبها ابن الابن سواء كان اخا لها او ابن عمها وكذا يعصبها
 من هو اقل منها لان اقصاها اليه بخلاف المأخت للاب فلا يعصبها الماخ للاب فقط
 ولا يعصبها ابن الماخ مطلقا قاطبة برماوي وليس ابن الماخ يتخفف الى المصلحة
 على الحق واما التمسك بد وقلة قليله برماوي لان من مستغنى عن غيره
 كذا على وجه الشر والاولى في التعليل ان يقال لانه لما يعصب من في وجهه لم يعصب من
 فوقه بالاولى لانه موهم ان يعصب الاضواف للاب اذا لم يكن له من قرى كخلفين كقيقة
 واخين فاكتر اب وابن ابن اخ اب مع انه ليس كذلك في باب الشركة لما
 كان من الحكم العاصب وان لم يصح به وان كان معلوما انه اذا التفرقت الفروض والتركبة
 سقط العاصب الا المأخت لغير الام في المأخرة والمأخرة الشقيقة الشركة عقد لها
 بابا برماوي وهي تفتح الدائم بغير اب الصلاح والنوى وبعضهم
 يكسرها وهو ابن يونس برماوي وبعضهم يسميها وهو الشيخ ابو حامد برماوي
 واما في الزوج والام بمعنى لم يمنعهما مانع من الارث بغير النصب وهو
 جمع نصيب اي بالنصب المأخرة فتم فاجعلهم كلهم اي ليعمل الاضوة المستغنى

أصلها من
 تسعة
 أصلها
 أمها من
 المأخرة

والاخوة للام كلهم اخوة الام لا يستراكم في الادوية واجعلناهم اياها الاشقا
 حجر اى كجر وقوله في اليم اى البحر وتقدير كان الجميع اخوة لام بالنسبة لقسمته الثلث بينهم
 فقط من كل الوجوه لئلا يرد ما لو كان معهم لقت او اخوات اب فانهم يسقطون بالعصبة
 الشقيق ولا يقال فرض للاخت للاب النصف وتقول الشقيقة وبذلك لا يكون فرض للاختين
 فاكثرا لثلاثين وتقول لعشرة كما قد ينوهم فانه توهم فاسد قائل وتنج حينئذ ان اركانها
 اربعة زوج ودونهم من ام او جدة واثنان فالثمن او ادم وعصبة شقيق او امرأه
 ومن الاخوة الاكثرا من هم الاخوة للاب فانهم يسقطون وخرج بهم انهم لو كان
 مع او ادم او ام او اخت اب فانها تسقط مع اخها الذي ذكر او انهم من لها معه وان شريك
 وهذا يسمى الاخ المشوم او هاشمي ومن الاخوة الاشقا واحد يخرج ما لو كان
 فيها اناك شقيقات فقط فتخرج عن المشرك فان كانت كريمة فلها النصف وتقول
 لا تسعة او اكثر من شقيقة فلها الثلثان وتقول لعشرة ويختلف التقدير هو برما وك
 في الحاشية ما لو كان اخ وكذا لو كان معهم اخوات اب فقط او اخت شقيقة واخت اب
 فاكثروا فظروا وجه كونه من ذلك واقتضاه على الشقيقة قائل ما لم يرد قول
 ولعل سلوته عن النصح بذلك لعلمه من القولة التي قبلها في القولة قائل ما لم يرد قول
 للزوج النصف اى فالمسألة اصلها ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم او الجدة السد
 واحد وللأخوة للام اثنان وتجمع الانصبة ستة وكذا القياس سقوط الاخوة الاشقا
 كما اشار اليه لك هاشمي نسخة من ان الاشقا قالوا المراد وقيل بل ذلك زيد
 ابن ثابت لعمر بن ابي سلمة لو قيل قائل ذلك اخوة الورثة فلها قبله ذلك قضى بالتشريك بين
 الاخوة للام والاخوة الاشقا كما هم او ادم بعد ان كان اسقطهم في العام الماضي فقبل
 له في ذلك فقال ذاك على ما قضينا وهذا على ما نقضى واقفه على ذلك جماعة من الصحابة
 منهم زيد بن ثابت رضي الله عنه في شهر الر واثني وذهب اليه الامام مالك رحمه الله وهو
 المذهب المشهور عن الامام الساجع هشت قائل لو كان في المشرك جد
 لسقط الاخوة للام والاشقا لما يرون في الام وتلقب هذه بنبش المالكين للحج
 الثلث الباقي بعد فرض الزوج والام تسقط الاشقا لان الجد يقول لو لم يكن ثم تركوا
 اياهم بايهم وانما ترجعون للاشقا بسبب امهم وانما حجب كل من يرقى بامه ومذهب

زيد

ومذهب زيد للزوج النصف والام والجدة السد وللأخوة الاشقا ذلك وبه قال
 بعض المالكية انتهى على الشيخ خليل ولو كان ولدا للام واحد الخ لانه الزوج باخذ
 ثلاثة ومصلح السد واحد والام واحد ابني واحد للعصبة الشقيق وقدر
 لو كان الشقيق غيبا عمل بالاموط فينفذ بركونه هي المشركة وتقع من ثمانية عشر
 وتنفذ برانوته تقول الى تسعة وبينهما تداخل فيثمان من ثمانية عشر والام في مقام
 ذكرته وفي حق الزوج والام انوثته وليستوى في حق ولدى الام امرأه فاذا قضيت
 بفضل اربعة موقوف بينه وبين الزوج والام فان فان انى اخذها او ذكر اخذ الزوج
 ثلاثة والام واحد او برما وك قوله في الحاشية فاذا قضيت اى بان يعطى للزوج كسرة
 وللأم اثنان ولولدى الام اربعة والمشكل اثنان ويوقف اربعة ان ظهر انه اثنان في
 او ذكره فالزوج ثلاثة وللأم واحد او تفر برها من نسخة قول في الحاشية
 فيثمان من ثمانية عشر قال شيخنا الحنبلي وتكون هذه الثمانية عشر مع مصلحتي
 الذكورة ولا ثوة شها نك اذا عرفت ذلك فتنضم هذه الحاشية على كل من المسائلتين
 فيخرج واحد في مسألة الذكورة فيكون جزء سهمها واحد اى له شى منها لظنه مفرق
 في جزء سهمها واثنان في مسألة الانوثة فيكون جزء سهمها اثنان فن له شى منها
 لظنه مفرق وفي جزء سهمها شها نك تفر من الورثة المذكورين بالاضر بتقدير الذكورة
 والانوثة ونفطهم الاقل هاشمي نسخة باب الجدة والاخوة اى هذا
 بامه يدكر فيهم الجدة مع الاخوة وحكمهم معهما اما حكمهم من غيرهم وحكمهم من غيرهم
 عنه فقد تقدم واعلم ان الجدة والاخوة لم يرد فيهم شى من الكتاب ولا من السنة وانما
 ثبت حكمهم باختصاصها في السنة رضي الله عنهم وبينهم اختلافات كثيرة ومذاهب متغايرة
 وهذا في من المحدثين واما الآن فقد ضبط الحكم واستقر ما بنا معلوما عند الفريقين
 لا يزد فيه ولا ينقص عنه هو برما وك ونسنته بلا هوذا للوزن والمعنى حيث فرغنا
 من بيان الميراث واسباجه وموانعه والفرض والتقصيص ومن يرق ومن يجب والنشرع
 الان فيما وعدنا به في امرائنا والوعده لا ينبغي ان يخلف
 ولذلك من مبالغته بعض المحققين الخلف بعد الوعد كثيرة هو برما وك واشار بقول
 قالوا فوالله ان القى فعل امر يا ايها السائل نحو اى جنة والسمع مفعول القى

والله لا يطلق اي اصنع واستفيع لما اقول لك من الاحكام الالهية واعلم بان الحد
اي مع الاخوة وغير يقوله اعلم ان شاء الله الى ان السامع يتيقظ ويصغي ويتامل ما ذكره
والجاني بان زائدة للوزن وربما ولي على هذا الجمل **فان** قوله الناطق
واجمع صوابا الكلام في هذا الى اخره في ذلك اطراف الكلمات المتفرقة وجميعها مبدى
موكد وامر اذا كان في باب في العبادات في الحد والافوة وتجمع اول الكلام واخره
وتخصيله واحكامه وتضمن ذلك اهتماما من الله اعسى ان تظهر ببعض المراتب والما قدم
هذه الكلام لان باب الحد والافوة صعب المرام وقد كان السلف الصالح رضي الله عنهم
يتوفون الكلام فيمنحه افعى على رضى الله عنه من ستره ان يتخير مراتبهم فيلخص
بين الحد والافوة ومن ابن مسعود رضي الله عنه سئلوا عن عظماء وتركوا من الحد
لهم والافوة احبها الله ولا يباهر ذو النور الى ما عني رافعة مختلفة حاصل
ان يقال اما ان يكون مع الحد والافوة صاحب فرض ام لا فهذا ان كان واذا نظرت
له من المقاسمة والثلث وغيرهم في هذه المقاسمة لئلا ان كان معه صاحب
فرض فله خير امور ثلاثة وان لم يكن معه صاحب فرض فله غير امرين واذا نظرت
لما تصور في هذه المصالح في هذه عشرة وبيانها ان يقال لانا ان كان معه صاحب فرض
يتصور فيها تسعة احوال اما نقسم المقاسمة واما نقسم الثلث الباقي واما نقسم
سد من جميع المال او تستوي له المقاسمة وكذا من جميع المال او المقاسمة وثلث الباقي
او كذا من جميع المال وثلث الباقي او الثلاث وان لم يكن معه صاحب فرض ففيها
ثلاثة احوال نقسم المقاسمة تعيين ثلث جميع المال استواءا وفيها ثلاثة ثلثة
نقسم للثلاثة وفيها اربعة احوال عشرة واذا نظرت لوجود الاخوة الاستفاد فقط او
للأب فقط او لهما من اذ في المقاسم وربما ولي على هذا الجمل **فان** قوله
الممكن وجوده من احوال الفروض ثلثة وبنت ابن وام واحدة وزوج امرأه
فأضع بفتح النون من الضاعفة وكذا في غيرها مزيد كلام وقوله من استغنى
اي مولى غيري فاني قد او فخرها ايضا ما يفنيك من السؤال بعد ذوى الفروض
والايراق جمع مرفق وهو ما ينفع ولو فخرها فبذلك السبعة والمراد من في مخصوص
وهو الارقة بالفرض اي في وعطفت تفسيره في ان يراد بقوله والام من اقاما اذا كان

على

على الميتة دين او وصية فانه لا يقدر بان على الورقة فاما من هو ما وى
بل هي خمسة كما يستظهر لك حال مقاسمة الاخوة الى ان سواها كان معه صاحب فرض ام لا
وحال يفرض له فيها ثلث المال اي ان لم يكن صاحب فرض وحال يفرض له فيها
سد من المال اي بعد الفروض ان لم تنقصه المقاسمة عن الفرض من صادق بان
زائدة المقاسمة عن ثلث المال او سوا وتكون كذا مع كذا المال او ثلث الباقي وتخصيم
ومقتضى كلام الشما انه اذا استوي له ثلث المال والمقاسمة ان يقال باخذ بالمقاسمة
وهو احد اقوال الثلاثة فانها غير المقتضى ثالثها بالفرض والراجح من الاقوال الثلاثة
التخصيم بالفرض وتظهر قاطبة الخلاف في تاصيل المسألة كجد واربع اخوات فعلى
الراجح اصلها من ثلاثة وعلى المقاسمة من ستة وعلى التخصيم مختلفا فتلا في تفسيره
المعنى فلهما وربما وى وقد ضبط بعضهم احوال الحد عشرة افقصار في قوله وله
مع الاخوة الخمسة الثلث فيما اذا ارادت الاخوة عن مثليه او المقاسمة فيما اذا انقصت
عن مثليه وتستوي له الامراء فيما اذا كانت مثليه وله مع ذي فرض منهم من غير من
السد من في كسبتين وجد واخوين او ثلث الباقي في كام وجد وثلاثة اخوة او المقاسمة
في كزوجته وجد واخ وتستوي له الامور الثلاثة في كزوج وجد واخوين او المقاسمة
وكذا من جميع المال في كزوج وجد واخ او المقاسمة وثلث الباقي في كام وجد
واخوين او ثلث الباقي وكذا من جميع المال في كزوج وجد واخ كجد واخوين مثال
ما يستوفى فيه المقاسمة وثلث المال والثلث اولى بالتخصيم كما سبق تعلق في السهم
هو ربما وى وكذا واخ مثال لتعين المقاسمة وكذا في مثال لتعين ثلث المال
ه في كلام السهم او لغير الصور الثلاثة فيما اذا لم يكن معه صاحب فرض هو ربما وى
وكام وجد واخ هو مثال لتعين المقاسمة اذا كان معه صاحب فرض هو ربما وى
فيقاسم الاخوين الى السهم رجه الله ما شى على طريقته السابقة والافاق
منى كان في المسألة التسدين مع القسمة فيعربى كذا كذا من الثلث والسد من فرض
وان اجتمع الثلث والسد من غير السدين ونظر في بقية الخلاف كما بين هو ربما وى
فان كانوا اقل من مثليه او الطريق في معرفة التفاضل او القسمة بين الكسري
تاخذ مقاما يعمها وتعتبر منه الكسري فيظهر التفاوت او فيرى ويعرف في التفاضل

فوالام وجد ولا يملح هذا
مثلا لخصه فخير تلك الباقية

فيلزم القلب والباقي الجدل ولا شيء فلا حجة وهو قد هب إلى حبيفة رضى الله عنه وفيها
أقوال كثيرة هيروماوى بالخرق فى أقوال الصالحين فيها وألان الأقوال الخرفتها

[illegible]

کتابخانه

فيفرض النصف لها اذا فرض النصف للخت لانه ليس في الورثة من يستقطها
 ولتقدر النصف فاقبلت الى فرضها للجد ولو فارق به فصلت على الجد لانه ثلاثة امثال
 ماله وهو متمنع في فرضها وقسم بينهما على قدرهما بالعصوبة عايدة للحياتين وكان
 للام الثلث لانه لم ادله عليه وكان للجد السدس لانه فرضه مع الابن في المقت اولاً ولانه
 يرقه بامه بالفرض وتارة بالنصف فاحذف بالفرع ليعظم النصف لانه لو اخذ منه
 كان الباقي مقسوماً بينه وبين المقت اقل مما يورث الى نقصه عن السدس وهو متمنع
 فهو في شئنا ظهر ايها العالم او يذكره بالجد او يغير ذلك لانه فرضه كغيره و
 ففيه روى الترمذي وغيره عن اسامة بن ابي نعيم عن ابي عبد الله عن ابي بصير عن ابي
 بكر بن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 ان ابي بصير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صنع اليه معروف فليكن له فان لم يستطع
 فليتركه فان ذكره فقد ذكره والمراد بذكره دعاءه له برماودة واغت وهو المراد
 بقوله الا في مسألة ان قال شيخ الاسلام في شئ من هذا ولو كان بدل المقت اقل من
 فلام السدس ولها السدس الباقي وقوله واغت اي اواف واغت وتختلف النسخ
 او وقوله او لقتا ويستوي للجد السدس والمقت ستة في الباقي فتصير اثني عشر وثلاث
 اخوات او اخوات او اواف واغت فكثر يقين له السدس ويبقى واحد من ستة للاخوة
 ويباينها ايضاً فيقال جلي راق فوما يقتسمونه ما لا يقلل ما لا يخلو ان في جلي ان ولدت
 ذكر لم يرث او ان في فقط ورثت او ذكر او ان في او ذكرين وانثيين او اكثر من ثلث الجواب
 هو القوم هم زوج وام وجد والجد والجد والجد والجد والجد والجد والجد والجد
 في الترتيب ويباينها ايضاً فيقال خلف اربعة من الورثة اخذ منهم جزا من المال والثاني
 نصف ذلك الجزء والثالث نصف الجزء والرابع نصف الجزء الجواب في الذكر في الذي
 اخذ فيه الجزء هو الجد والذي اخذ نصفه المقت قال المربعة نصف الثمانية والذي اخذ
 نصف الجزء الام فان الستة نصف الاثني عشر مجموعاً والذي اخذ نصف الجزء الزوج
 قال التسعة نصف الثمانية عشر مجموعاً الثلثة اعني الثمانية والاربعون الستة
 في الترتيب فخص اقدم تلك المال وهو الزوج لان له تسعة والثاني ثلث الباقي
 وهي الام لانها ستة والثالث ثلث الباقي وهي المقت لانها اربعة والرابع الباقي وهو

عدم

الجد

الجد لانه ثمانية وقال السائر ما فرض اربعة يعرف بينهم ميراثهم بحكم واقع فلو اجد
 ثلث الجميع وثلث ما يبقى لباينهم برامى جامع وثلث من بعدة تلك الذي يبقى وما يبقى نصيب
 الرابع برماودة باب الحساب لما ذكر على شي من الحساب في التفتيش اخذ يتكلم على السائل
 الحسابية برماودة وانفرد معرفة الحساب اي حساب الفرائض المعروفة في الفهم للمهد
 برماودة وتفرق القسمة والتفصيل الى القسمة للتركات والتفصيل من الورثة
 والعلم للاطلاق وكذا ما بعده برماودة فداها الى متناهي او متناهي برماودة
 فان من بقاء اصول الجوز بعض النسخ يدل هذا البيت وهي اذا فصل فيها القول يدخل ثلث
 فيها القول وما وقع عليه الحال اولاً لغيره بان علمه اصول بقاء ما منى في نسخة
 وبعد ها اي الثلثة المذكورة والطراء بعد ها في الذكر والا فلا ترتيب بين القسمين
 اهـ ثبت يعرفها اي يعرفها اي يغشاها ونزلها ولا تثلكم اي كسر ولما كان
 القول الكوفة يورث الى نقص كل ذي فرض من فرضه كالحال الذي يدخل على المسار و
 كل ما يغشوا فيه نظر لما علمت ان يقال مراده بكونه من غير ان حيث ان الذي يغشاها
 هو المقصود فقط فلام فرضها او فرضها هذا اذا كان هناك ذلك فان لم يكن فرض
 بان تخضع الورثة كلهم عصبة فعدد دروسهم اصل المسألة بعد فرض كل ذكر وانثيين
 ان كان فيهم انثى وسكت عن نصيب المسألة وهو اقل عدد يتناهي منه نصيب كل واحد
 من الورثة صحتها برماودة المتفق عليه لخرج المختلف فيها وهي انما ينتشر والستة
 والملا ثونون يكونان في باب الجد والجد والجد والجد والجد والجد والجد والجد
 قد يقول اي وقد يقول برماودة وهو ثلاثة اصول اي وهي الستة والاثني عشر
 والاربعة والعشرون ونقال الستة وضعف وضعف او المربعة والعشرون وضعف
 ونصف وضعف او المربعة عشر وضعف ونصف او برماودة وهو المربعة الباقية اي وهي
 المائة والثلثة والاربعة والثمانية برماودة كلية البيت فيه نظر بل المراد بقوله لا على
 يعرفها اي يعرفها اي يغشاها ونزلها وقوله ولا تثلكم اي كسر وظل برماودة
 اربعة بنتمها عشر وثاني بنتمها في النطق بها والعلم للاطلاق برماودة ولذا
 اعلموا برماودة وكذا اذا كان مع السدس نصف وثلث اشارة الى ان الستة قد تكون
 من فرض واحد وقد تكون من فرضين واكثر او المربعة والعشرون ولا يكون ثلث فان

في التفتيش اخذ يتكلم على السائل

الامة فريضتين في اكثر من مرة واحدة
 ما ذكره من وجود كل من النصف او الثلث او الثلثين مع السدس وهو اللقب والشرع المبرر في ما
 وكذلك اذا كان فيها نصف وثلاث اى فتكون من ثمة لان المخرجين بينهما ثمانية فينصف
 احدهما في المخرجين ثمة اى فلا يتقيد بكون السنة من مخرج السدس فقط بل قد تكون من غير
 فتأمل هو ما و قد وكل مسألة فيها ربع وكذا هذه المسألة التي هي على الشئ
 والسدس والربع من اثني عشر و ثمانية السبعة على النسخة الاخرى هو ما و كزوج وام ابن
 فهي من اثني عشر الى العدة بن متوافقا بان النصف فنصف احدهما في نصف الاخر يحصل ما ذكر
 هو ما و كانه وزوجه اى وكما في الدار بين الكبري وهي زوجة وام و بنتان و بنت و اثني
 عشر اخا ابوين او اب والفرقة فيها ثمانية دنيا فاصلها اربعة وعشرون للزوج و ثمانية
 الثلث ثلاثة وللأم السدس اربعة وللبنين الثلثان ثمة عشر يبقى واحد في خمسة وعشرين
 ساوهم الاخت والاختوة المذكورون لا يتقسمون بها في اصل المسألة وهو اربعة
 وعشرون يحصل ثمانية للبنين اربعة ثمة وللأم ثمانية وللزوجة خمسة وبعون وللأخت
 والاخت خمسة وعشرون لكل اخ اثنا عشر وللأخت والاخت خمسة سميت هذه المسألة بالدينار رجة
 الكبرى لفضا شرح فيها ذلك في فاف الاخت الى على رضى الله عنه وقد وضع رحمه في الركاب
 وقال يا امير المؤمنين ان شريفا ظلمي ترك لغيري ثمة دنيا فلم يعطني غير دينار واحد
 فقال لعل لظالم ترك زوجة واما و بنتان و اثني عشر اخا واختا هي انت فقالت نعم فقال
 ما ظلمك ولذا انسى الركبية ايضا والعامة و نظمتها فقلت وصاحي خيانت عليا
 لتستكي شرعي فتادى الظلم سرا واحجارا وقالت لغيري نصف الوفاة توفي
 فاعطاني من الكلد دينار فقال علي ما ف عنك وزوجه و بنتين مع ام ابي الخير مدرارا ومثل
 شهورا العاقلة لظوة فخطبك ما اعطى شرخ ومجازا هتتاي ببعض زيادة
 عليه او لا هذه الاصول الثلاثة المختارة بقوله انما هالت لانه من العدة اذ الكاملة
 ان مجموع كسورها لا يتقص عن علة المخرج بل يساوها كالسنة لان لها نصفها وثلثها واربعا
 وعملتها ستة او يزيد عليها كالاثنى عشر والاربع والعشرين قد امل بخلافه في الثلاثة من
 الاربع الباقية ثم اذا نظرت المسألة فان استغرقت الفروض من المسألة ولم يدخر لها عاصب
 فعادلة وان دخر لها عاصب فاقصه ولا يكون في الاثنى عشر ابد اصول عادلة او برما و

في عمل ستامة
 اذ انك تقسم
 الخمسة والعشرون
 الى ثمانية اجزاء
 فيكون لكل من
 البنين ثمانية
 وللأم خمسة
 وللزوجة خمسة
 وللأخت خمسة
 وللأخت خمسة

وقال

اصلا من ثمة

وقال الثاني على الشيخ خليل المالكي المسألة ثلاثة عادلة وناقصة وعادلة فالعادلة التي
 ساو فروضها اصلها كزوج وام واخ وام والناقصة هي التي نقصت فروضها عن اصلها كزوج وام
 والعادلة هي التي زاد فروضها على اصلها كزوج واخت حقيقية او اب وام ولم يقع ذلك في ثمة
 صلا الله عليه ولم ولا في ثمة اى بكر واول من ترك به ذلك عمر رضى الله عنه فقال ادرى من قد
 الكتاب فاقد منه ولامه لضره وقصره ولكن قد رايته في كتابه فان كان موافقا في اسمه وان يكن خطا في عمر
 وهو ان يدل على الضرر على جميع ما يونس وهو الصواب ويقال ان الذي اشار عليه بذلك العباس
 ولم يخالف احد من الصحابة الا ابن عباس لكن لم يطرأ له الا بعد موته هو معروفه
 متفق عليه اى بام الفروض اى معروفه عند الفرضين مشتهرة بينهم هو ما و التي تليها
 اى ثمة الستة وهي الاثنى عشر والعدة الثالثة اى من الاصول وهو الاربعون
 والعشرون فاقصع بما اقوله في العول واقص به و اقدرة للطلقة فانه امر استقر عليه
 الاجماع وعمل الفرضيين عليه او عمل بما قلته لك وما اقوله في الكفاة من المسائل الفقهاء
 وما يتبعها من الاممال الحسابية فانه قد ذهب الامام زيد بن ثابت رضى الله عنه ووافق عليه
 اكثر الامة و قد وتلف هذه الصورة بالمباهلة وهي اول فريضة عالت في الاسلام على
 الدار وقيل ان المباهلة لقب للعادلة وقيل اول فريضة عالت في الاسلام زوج واختان
 شقيقان او اب و برما و وبصير نصف الزوج في الصورة بين ربعا و ثمة لان النصف
 العاقل ثلاثة ونسبتها للثمانية فاذكره برما و وبصير فريضة في الام في الاولى ثمة لان لها
 واحد من ثمانية هو برما و وفي الثانية ربعا لان لها اثنين من ثمانية وكرر الصور بين
 ان فريضة الام اختلفت فذكره فيها هو برما و للزوج النصف وللأخت الثلث
 النصف ونصيب كل منهما ثلث الثلثة هو برما و السدس وهو في الحقيقة ثمة هو برما و
 والى عشرة كزوج الى الزوج نصفها فابل وهو في الحقيقة خمس وعشرون للثقيقة كذلك
 وللأم السدس وهو في الحقيقة عشر وكذا ذلك لكل من الاصول للام والاخت للاج برما و
 بالام والاخت و قيل سميت بذلك كثرة سوال الزوج عنها ويقال هو اسم المرأة وتلعب ايضا بالمرأة انية
 لان الزوج من بني مروان هتتاي وتلف هذه الصورة بام الفروض اى وقيل ان ام الفروض لغت
 للعادلة الا عشرة هو برما و كسبت بام و زوج فالبنين الثلثان ثمانية وهي الحقيقة
 ثمانية من ثمة عشر وللأم ثمانية وللزوج ثلاثة ثمة هو برما و كسبت بام و زوج و ابوين

اصلها من ثمة
 ونقول لثمانية

في عمل ستامة
 اذ انك تقسم
 الخمسة والعشرون
 الى ثمانية اجزاء
 فيكون لكل من
 البنين ثمانية
 وللأم خمسة
 وللزوجة خمسة
 وللأخت خمسة
 وللأخت خمسة

للبنين ثمانية وهي ثلثها عاقلين وللزوج ثلاثة وهي ربع عاقل وللمن المأثرون
 وهم سدين عاقلين وبنوهم وبناتهم وكذا زوجة واحدة والى هذا المثال إشارة الى ان الاول فيها
 اذا كان هناك زوج وهذا فيما اذا كانت زوجة مبرماوى كزوجة وام وولد ولواثنين
 لغيرها للزوج ثمانية من بنين عشرة وهي ربع عاقل ولولديها اربعة عشر وهي ثلث عاقل
 وللأختين من غير الام ثمانية من بنين عشرة وهي ثلثها عاقل مبرماوى بالسبعة عشرة
 اى وبالدنيا رية الصغر بالمعبرية لانه فلان رية ابيه عنه كل عاقل وهو على المبرم خط
 قال الجرحى الذي يحكم بالحق قطعا ويجزى كل نفس بما تسعى والى المأثرون والى رية
 حينئذ واجاب على السؤال الى ان قال صار ثمن المرأة تسعة قال الشافعي ما ريت احسب
 عن علي رية ابيه ان خطبته كانت على صرف العاقل والى التثنية على الشيخ طيل
 الفائدة الثالثة افعال واحد من الرجال الاربعة الاب والجد والزوج والام والام
 السابعة الفاعلة الخامسة قال بعض يزوج يزوج اعلم ان اصل ثمانية واصل
 اربعة وخمسين وعول اربعة عشر وعول اربعة وعشرين لا يكون الميت المذكور في عول
 ثمانية وتسعة وعشرة لا يكون الميت المذكور في عول ثمانية وعشرين لا يكون
 فيها الاثنا عشر في الاصول ما يتم الفرض الا الاثنا عشر والثلاثة والستة وبانها لا بد
 من عصبة م مستوفى اي طريقة اي كون الربع من اربعة طريقة مذكرة عند الحسب
 في مخرج الكسور وهو ان يخرج الكسر المفرد بعينه الى النصف فيخرج اثنان والربع سبعة
 اربعة فهو مخرج مبرماوى لا يخل العول على بله اى اما ملازمة للنقص وذلك
 الاربعة والثمانية واما ثمانية او ثمانية وذلك الاثنا عشر والثلاثة وبالبنين
 تسببها لها بالدرجة البتة التي لا يطرأ لها لا يطرأ في الفروض مسألة يورث
 فيها نصفان فقط بالعرض الا ما بين المسائل في ذلك السنن الطريق يقع البنين
 والنون الاولى في تسليم من الخط في العشرة وبن ابناء على ان تسببها النافذة اسلك الشيخ
 فيها تسليم بعض النسخة اسلك التصحيح فيها واقبى وهي صحيحة ايضا اى اوتى مصححها
 بين الورثة على ما كان في حاشية الكلام على الاصول السبعة المتفق عليها واما المصداق المختلف
 فيها فام يتكلم عليها واكوفان الى باب الجد والام والام والام والام والام والام والام
 فاما الثمانية عشر فاصل كل مسألة فيها سدين وثلث ما بقي وما بقي كام ووجد خمسة اربعة ابوين

واما عدد الكسور يكون الميت في ذلك

اولاد واما الستة والثلاثون فاصل كل مسألة فيها ربع وثلث ما بقي وما بقي كزوج
 وام وجد وبسبعة اربعة لغيرهم للزوج ربع تسعة والام السدين ثمة والمجد ثلث الباقي
 مبرمة وللأختين الباقي اربعة عشر مبرماوى بذلك اى ان لم تقل وقوله او فاما ملا من عولها
 اى ان عالت فيكون ثمانية تسعة ما عالت به الى المسألة عاقل او غير عاقل وان تسبب ذلك اليها غير
 عاقل كان ذلك ما تنقصه من نصيبه العاقل ففي زوج ولختين ثمانية تسعة او لا اصلها
 ثمة وتقول السبعة فقلت بولده وان تسبب الواحد للسبعة كان ربعها تنقص
 من كل من الزوجين والختين ربع حصته الاصلية التي كانت له لو العول وان تسبب
 الواحد الستة كان سدين سها فقد نقص لكل من الزوج والاثنين سدين حصته
 العاقل اربعة تسعة ولك ان تنقص الفريضة بغير عولها فيها بقوله وتنقسم الخارج
 على سهام الفريضة عاقل وغير عاقل فابنهما من ثمانية تسعة الذي ينقص لكل واحد
 مثال الزوجين وثلاثة وام تقول ثلثها اثنين اربعة تسعة ثمانية مقامي
 الفريضة حصل ثمانية واربعون ان قسمتها على ثمانية خرج ثمانية وعلى ثمانية خرج
 اصلها بقوله خارج ثمانية فالتفاوت بينهما اثنان هما ربع وهو الذي نقص لكل واحد
 وان اردت معرفة مقدار ما عالت به الفريضة تسبب ما عالت به المسألة اليها لغير
 عولها وتلك النسبة هي التي عالت به في المسألة عالت باثنين وتسببها الى ستة
 كان ثلثا وهو الذي عالت به الفريضة ثمانية تسعة على السبع طيل وكذا ثمانية زوجات
 اى اصلها اثنى عشر مبرماوى وكام الام امل وتقدم انما جدها ثمانية زوجات
 واربع اذوات ام وثلاثة اذوات ابوين اولاد مبرماوى نظير ذلك الحسب هذا
 من اضافة الصفة الى الموصوف اي الحسب الطويل مبرماوى تلف بالسبعة
 عشر رية وبالدنيا رية الصغر كما سبق مبرماوى وان ترى السهام اى وتسمى
 الحظ والنصيب ليست تنقسم اى قسمتها صححة في تتبع ما سمي
 من الطرق التي ذكرها الفريضة با لوقف اى لوقف لوقف لوقف لوقف لوقف لوقف لوقف
 وسهامها موافقة والضرب اى للوقوف على الوجه الذي في قوله ضرب الكامل
 بجانك الزلل الى الخطا مناعه الذي يوافق اى موافق سهامه واضرب اى الوقف المذكور

وقول أو ما ياتي حتى لا يبقى من الاكثر شي الا اقله الاقل فالتان يغنيان الاربعة في مرتين ولا
يستطرون الاقل اصغر من العشر بل ولو كان نصف العشر كالتان مع العشرين وتسا
عشر التان لانه ضعف العشر او ضعفه هو متوافقان انه وتكون الموافقة بينهما
بنسبة الواحد المفرد للعدد المعنى بكسر النون اخر او المعنى في الموافقة اذ في العشر
والاربعة والستة متوافقان بالنصف والستة والستة بالثلث والتان والعشر
والثلاثة والتان من احدى عشر فالاربعة مع العشرة نسبة المفرد معها النصف
لانك اذا سلطت على العشرة لا تغنيها او لا بل بعد استقاط الاربعة مرتين لا يبقى اربعة
حتى تسقط بل يبقى اثنان فاذا سلطت على التان اثنان ها في اربعة ففقط حصل
سواء بالتان ونسبة المفرد لها نصف والموافقة بينهما بالنصف فقس على ذلك كل عدد
انفع به الموافقة ~~لها~~ اخر في ما يقع به الاثنان بين الواحد بالستة الكم جزء اصغر
او لا هو ساد على اربعة فخليل انجح النظر اني او غيرة فان المخرج هو الطريق الواضح
وذلك بان تضرب ما حصل من ضرب وقف احدى في كامل المخرج من اصل المسألة او مبلغها بالمول
ان عالت لان ذلك جزء السهم كما باقي هو ثلث ولا تدا هذا اي لا تضرب في الفطري رحمه الله
تعال لهداهة والادها ان المضاعفة وقيل اهدت بمعنى وارث واد هنت بمعنى غششت
هو ثلث فذلك جزء السهم اي حظ السهم الواحد من اصل المسألة او مبلغها بالمول
انه عالت من التصحيح ووجه تسميته بذلك كما قال ابن الهمام رحمه الله انه اذا قسم المصحح
على الاصل تاما او ما لا يخرج هو لان الحاصل من الضرب اذا قسم على الحد المضروبين خرج
المضروب الاخر ما مطلوب بالقسمة هو نصيب الواحد من المقتسوم عليه من جملة
المقتسوم والواحد من المقتسوم عليه وهو الاصل او المنتهى بالمول يسمى سهم
والخط يسمى جزء فلذلك في جزء السهم اي حظ الواحد من المصل او المنتهى اليه هو ثلث
الاخير والالفطري الاجم الذي لا يقدر على الكلام اعلا والذي لا يفهم ولا
يسمى كلامه والذي في لسانه هيمة وان اوضح بالجزء هاهنا شئ مستحق وحفظت
تمة والفريق الذي يائنه سهامه ووفق الفريق الذي واقفت سهامه هذه حاله في احوال
ثلاثة والحالان الباقيان اذا وافق الفريقان السهام او باينة او اضراب هذه الثلاثة واربعة
وهي الموافقة بين الدون حصل اثنى عشر صورة واذ نظرت للمول او عدمه كانت اربعة وعشرين

وقس

وقس على ذلك الانكار على ثلاثة فرق واربعة هيرماوى كام وخمسة لخواة م وخمسة اهام
كم هذا امثال لتباين الدون السهام فيهما مع تماثل الدون فيهما هيرماوى او خمسة عشر
عما امثال للتوافق وفريق والتباين في اخر مع تماثل الدون اصلا وهدا هيرماوى وكام وخمسة
لخواة م وخمسة عشر عما هذا امثال للتوافق مع التماثل هيرماوى والمتناسبات
اي المتماثلان هيرماوى ويصحان من اربعة وعشرين تكن الاولى امثال للتوافق الدون
للسهام وفريق وتباينه في اخر مع تماثل الدون فيهما والتاينة امثال للتوافق الدون
السهام في الفريقين مع تماثل الدون فيهما هيرماوى والتوافق فيها كلها بين المقتسومين
بالخمس وكذا في تباين الدون السهام في الفريقين والتاينة تباين في فرق وتوافق
اخر الثلاثة كذلك والرابعة توافق في الفريقين هيرماوى وتصح من مائة وتماثل
للتوافق مائة من ضرب ثلاثة في ثمة هيرماوى وتصح من ثمة وثلاثة في الاولى امثال للتباين
بين الدون والسهام وكذلك الدون وتسمى هاهنا التاينة وكذلك مسالة عمها
التباين والتاينة مثال لتباين فريق سهامه وبواقعة الاصل والثالثة كذلك والرابعة
مثال للتوافق بين الدون والسهام في الفريقين هيرماوى بان تضرب جزء سهم المسألة
في اى او تضرب في ضرب كل فريق في جزء سهم المسألة وهو اسهل مما ذكره اهرماوى
وتصح من ثلاثين ان جزء سهمها خمسة تضرب في اصلها ستة يحصل ما ذكره هذا في الانكسار
على ثلاثة فرق وهذا المثال لتباين الدون السهام في الجميع مع تماثل الدون كذلك اهرماوى
للتماثل اي بين الدون بعضها مع بعض واما بين الدون والسهام فتباين في الجميع
اهرماوى وتصح من تسعة للثلاثة اربعة وخمسون حاصلة من ضرب واحد في مائة
وخمسين لكل واحدة منهم خمسة عشر والخمسة عشر ايام ثلاثة حاصلة من ضرب اثنين
في مائة وخمسين لكل واحد منهم عشرون والخمسة والعشرين ايام اربعة وخمسون حاصلة
من ضرب ثلاثة في مائة وخمسين لكل واحد منهم ثمانية عشر فجزء كل من الصور تباين
ثلاثون لكنها مما لا يغنيها التباين والتاينة فيها التباين بين الدون والسهام في فريقين
والتوافق في فرق وتماثل هيرماوى التماثل المحفوظات اي من الدون واما بين السهام والرو
فتباين في فريقين وتوافق في فريقين هيرماوى لتباين المحفوظات اي من الدون واما
بين الدون والسهام فتوافق في فريقين وتباين في فريقين وتماثل هيرماوى وتصح من

الغني وخمسائة وعشر في اللز وحسين ستمائة وثلاثون حاصله من ضرب ثلاثة في مائتين
وعشرة لكل واحدة منهما ثلاثمائة وخمسة عشر والست مائة اربع مائة وعشرون حاصله
من ضرب اثنين في مائتين وعشرة لكل واحدة منهما مائة وخمسة وللأخوة للام العشرة ثمانمائة
وام يبعون حاصله من ضرب اربعة في مائتين وعشرة لكل واحد منهم اربعة وخمسون وللسبعة
الهام ثمانية وثلاثون حاصله من ضرب ثلاثة في مائتين وعشرة لكل واحد منهم تسعون
فجاء ما ذكرنا لكان وخمسون مائة وعشرون وخمسة مائة مائة وام يبعون لكان
حاصله من ضرب اربعة في خمسة والحاصل مائة وخمسة مائة مائة ونخرج من ثلاثة الف وبعائة
ثمانمائة حاصله من ضرب مائة وام يبعين في مائة وعشرون مائة مائة واللز وجافة الاربع
اربع مائة وعشرون حاصله من ضرب ثلاثة في مائة وام يبعين لكل واحدة منها مائة وخمسة
لله الجرافة الخمس مائة وتكون حاصله من ضرب اربعة في مائة وام يبعين لكل واحدة
منهن مائة واثنا عشر والميناة السبع الفان ومائتان وام يبعون حاصله من ضرب ثمانية عشر
في مائة وام يبعين لكل ثمانية وعشرون وللجد خمسمائة وتكون حاصله من ضرب اربعة
في مائة وام يبعين فجملة ما ذكر ثلاثة الف وبعائة ومائتان مائة مائة في مسألة
الامتثال وهي اربع زوجات وخمسة جارات وبعين مائة وخمسة اعمام اصلها اربعة
وعشرون مائة مائة الف ومائتان وتكون ونخرج من ثلاثين الف ومائتين وام يبعين
بمئة الف الطلبة بقال خفف اربعة فرق من الورقة كل فرق منهم اقل من عشرة
ومع ذلك صحت من اكثر من ثلاثين الف مائة مائة وتسمى بطريقها مائة مائة
القناعة الخ والحاديت في فضل القناعة كثيرة شهيرة منها ما روي عن النبي في الزهد
عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال القناعة كنز لا يفنى
وفي النهاية لابن الاثير رحمه الله حديث عن من قنع ودله من طمع واما قنع بالفتح فمعناه
سأله شئت في الاصطلاح اي اصطلاح الفرصيين واما شرعا فرفع حكم شرعي
بأنباء اخره برماوي انتسخت بالثانية اه او عكسه الازالة والتقل الواو
معنى او وكذا يطلق على التغير برماوي بين التفضيل فما قد ما في باب الحساب
من تفضيل المسألة وتسمى بها مائة وان تكن اي سهام الهيئة الثاني من المسألة
الاولى قد حكم الحكم الفرصيون والحساب هديت جملة دعائية معترضة بين

الفعل

الفعل وهو موافقة اي بين المسألة الثانية وبسهم الهيئة الثاني من الاولى
موافقة بل كان بينهما ثمانية فقط لما قدمت في تصحيح المسألة في النظر بين السهم والروى
انه لا تناقض في المسألة والملاحظة لان الثانية هناك لا يكون هناك هشت فهذه اي
الطريقة التي ذكرها طريقة المناسحة التي ما في ورقة من ورقة الهيئة الاولى مائة فقط
فان في اي ابعدها اي بهذه الطريقة اي بغير قنيتها رتبة فصل الى منزلة فضل
وفصل من قولهم فصل الفصل فاصلا من الفصل وفصله من الفصل وقوله شامخة اي
عالية قال القوي في مختصر الصحاح شيخ الرجل شموخا ارتفع بارتفاعه تكبرا لانتف
ارتفع كبر وافتخ شموخا شواخ هو برماوي فان انتسخت فواحدة احتاج الى عمل
حاصل له انك اذا امرت سهام الهيئة الثاني على مسلكه فلا يخلو من ثلاثة
اهوال لانه اما ان تنقسم سهام الهيئة الثاني على مائة مائة واما ان تباينها كما يعلم
من كلام الشهر فتنح المناسحة من اثني عشر وتسمى الجامعة للمساكين
وجنسية تقول من لمشي من الاولى اخذه مضروبا في وفق الثانية ومن لمشي من
الثانية اخذه مضروبا في وفق سهام مورثة واذا ورث شخص من ميتين فاجمع
ماله منهن والاختيار للصحة المناسحة بان تجمع حصص الورثة فان ساوى مجموعها
مصحح المناسحة فهو صحيح والا فهو غلط فاعده هـ تخرج من ثمان وتسمى الجامعة
للمساكين وجنسية تقول من لمشي من الاولى اخذه مضروبا في وفق الثانية ومن
لمشي من الثانية اخذه مضروبا في جميع سهام مورثة هـ وقد اختصر المصوم
يد كروك ما اذا مات ميتان فقط اي فقد ذكرها لا واحدة امي لاجل اربعة حاصلها
انه قايمة بموت من ورقة الاولى ميت فقط وثانية موت اكثر من الخاليتين قايمة يمكن
الاختصار قبل العمل قايمة لا يمكن فهذه لاجل اربعة مثال ما اذا امكن
الاختصار قبل العمل زوجة وعشرة بين من غيرها ما توكلهم واحد بعد واحد حتى
يجمع الزوجة من الاولاد اثنان فينقد ركان الاول مائة في زوجة واثنين فقط فتصح
بالاختصار من ثمانية عشر الزوجة اثنان ولكل ابن اربعة ولو سلك طريق المناسحة
لصحت من عدد كبير ثم رجعت بالاختصار لما ذكره فقيها طرق اي خمسة ذكرها
هنا ثلاثة وترك باقيها واعلم انه اصطلاح غالب الناس على قسم ذلك من اربعة وعشرين

اهل
العراق

فهم من يعبر عنها بالقراريط ومنهم الشيخ العلامة ابن الهمام وهو عرف اهل مصر
والشام والمغرب ومنهم من يعبر عنها بالاسم وهو عرف اهل مكة والمدينة
وقال قنطر الحجاز والذكي استعمله كانه قد علم بالاسم والاسم بالقراريط
واخرائه كالحبة والذائق فاذا لم يدر ان يعبر عن حصص الحوزة بالقراريط فالطريق
في ذلك ان يعرف قراريط المسألة ان تقسم ما صحت منه المسألة على مخرج القراريط
وهو اربعة وعشرون في اصطلاح اهل مصر ومن وافقهم او عشرون في اصطلاح ومن
وافقهم في مخرج قراريط المسألة على حسب ذلك الاصطلاح واذا اردت ان تحوّل
كل حصص من مخرج المسألة الى القراريط فان كنت قد قسم على قراريط المسألة كل حصص
فيخرج نصيب ذلك الوارث قراريط وان خرج في الحصص كسروا قراريط فاما ان تقدر
منه بكسر من قراريط كنصف قراريط او ثلثه او ما اشبه ذلك واما ان يعبر عنه بالحبة
التي هي ثلث القراريط والذائق الذي هو كسره او كسورهما وان ثبت فان نسب
نصيب كل وارث من النصف الى واحد من الاربعه والعشرين او العشرين بثلث النسبة
يخرج نصيب ذلك الوارث قراريط بحسب ذلك الاصطلاح واصل كل هذا ان نسبة
حظ كل وارث من النصف الى كسبه حظه من مخرج القراريط وهو اربعة وعشرون
او عشرون او مخرج الحبة وهو اثنان ويعبرون على اصطلاح اهل مصر ومن وافقهم
او يتوفون على اصطلاح اهل العراق ومن وافقهم او مخرج الذائق وهو اربعة واربعون
على اصطلاح اهل مصر ومن وافقهم او مائة وعشرون على اصطلاح اهل العراق ومن وافقهم
الى ذلك المخرج فهذه ثلاثة اعداد متناسبة تالفاً مجهول هو هو في التركة
اي او مخرج القراريط ففي روجه وابوين وثنتين اصلها اربعة وعشرون وتحويل الى
مربعة وعشرون للزوجته ثلاثة في اربعة وعشرين يحصل اثنان ويعبرون فاقسم على اصل
المسألة تعولها يخرج من اربعة وعشرين اثنان ويبقى ثمانية عشر نسبتها السبعة
وعشرين بثلثي ثلثها فلها قراريطان وثلاثا قراريط للاب اربعة فاضربها في اربعة وعشرين
يحصل مائة وتسعون فاقسم على اربعة وعشرين يخرج ثلاثة من واحد وثلاثين
وبقي خمسة عشر نسبتها السبعة وعشرين ثلث وتسع اثنان او خمسة اثنان فله ثلاثة
قراريط وثلث قراريط وتسع قراريط وللأم كذلك وكل بنت كبعة قراريط وتسع قراريط

ان كل واحدة لها ثمانية فاضربها في اربعة وعشرين يحصل مائة واثنان وتسعون
فاقسمها على اربعة وعشرين يخرج من مائة واثنان وثلاثين ستة ويبقى ثلاثون فاقسم
على واحد من اربعة وعشرين ويبقى ثلاثة تسعة السبعة وعشرين تسع وهو احد عشر
في المائة اي او في مخرج القراريط ان اردت ان تعرف ماله من القراريط وكذا انقل
في الباقي وهو اربعة للزوجة ثلاثتها في المائة واقسم الحاصل في العشرين على اثنان
نسبة مال كل وارث من نصيب المسألة الى نصيب المسألة كنسبة ماله من التركة الى
التركة اذا تقدر ذلك فتارة تكون التركة مما لا يمكن قسمته كالقراريط والحيوانات
فيقل رتبة تلك النسبة تكون حصصه من ذلك الموروث فانه تارة يعبر المقتضي عنها
بالقراريط وتارة يعبر عنها بالكسور المشهورة وهو جزء والاولى مراعاة عرف ذلك
البلد ولجميع بينهما كان يقول للام السيد اربعة قراريط لكانه اولى وتارة تكون
التركة مما يمكن قسمته كالنقد او ما يقدر بالوزن او الكيل او العدد او ثمن او قيمة
ما لا يمكن قسمته او اربعة قسمته ما يمكن قسمته او ما لا يمكن بالقراريط فيقدر مخرج
القراريط وهو اربعة وعشرون كنز في بقدر اربعة اربعة وعشرون ديناراً مثلاً
ففي هذه الصور كلها ان كانت التركة مماثلة للنصيب فالامر واضح ولا يحتاج الى عمل
كروحية وبنين وابوين والتركة عليه مثلاً او اربعة وعشرون ديناراً فنصف المسألة
من اصلها اربعة وعشرون للزوجة ثلاثة وثلثين اثني عشر وللأم اربعة وللأب خمسة
ومخرج القراريط او التركة مساو وكل منها للنصيب وللزوجة ثلاثة قراريط من العبد
او ثلاثة دنانير وثلثين اثني عشر قراريط من العبد او اثنان عشر ديناراً وللأم اربعة
قراريط من العبد او اربعة دنانير وثلاثين قراريط من العبد او خمسة دنانير
وان كانت التركة غير مستوية طهح المسألة ففي قسمته التركة اوجه خمسة او
اكثر حصة وقد اشار الشارح الى بعض هذه وتاخذه من التركة اي او في مخرج القراريط
ان اردت معرفة ماله من القراريط فخذ لها ربع المائة او ربع اربعة وعشرين يخرج
القراريط ان اردت معرفة ماله من القراريط وكذا انقل فيما بعد
وقراريط المائة مائة اربعة دنانير وكذا دينار
السائر على الشيخ قليل ويقال اوله من علم في الحقتي المشكل عامر من العبد وان كانت العبد لا تقع

القراريط

لهم مفضل لا يقتضوا اليه وروايتكم فساووه يوما عن الخنثى المشكوك في جعله
ذكر ام انثى فقال امرؤ في نظر في امرم فوالله يا معشر العرب ما تزل في مثله هذا اني
فما في ليلته ساهرا متفكرا فلم يتوجه له فيه امر وكان له جار قد يقال لها سخيلا تترجى
له غنى وكانت توفى السراخ والرواح حتى يسبقها بعض الناس وكذا في بعض ما في ذلك ويقول
اصبحت يا سخيلا امسيت يا سخيلا فلما اف سهره وقلقه قالت مالك ما عرض لك في
تلك الليلة ليلتك هذه فقال وليك دعيني امر ليس من شأنك ثم عادت له مثل ذلك فقال في
نفسه وعشتي ان تاتي بغيري فقال لها انقسم الي في ميراثي حتى اجعله ذكرا ام انثى فوالله
لا ادري كما اصنع فقالت بيمين الله انبع القضا اليك فقال في حنينها وابيه يا سخيلا مسيتي
بعد هذا او صبحتي ثم خرج حين اصبح فقصه به لك والله اعلم وهذا الثاني في غير ما في كشف
الافواض وهذا مشكوك ما دام مبيها حتى يبلغ ويحضر او يحبل فيكون انثى او لا يحضر ولا
يحبل ويخير عن نفسه انه يميل الى الرجال فيكون امرأة او يميل الى النساء فيكون رجلا او يميل
اليهم على السوا او لا يميل الى فريق منهما فيكون مشكوكا واما الذي له الاثان فان امنى من
ذكره او بال منه دون فرجه فهو ذكر صغيرا كان او كبيرا وان طلق او حبل او امنى او بال من
فرج النساء فهو انثى وان كان يقول من ذكره وفرجه خيرا ولكن يسبق من لعله قبل الاخر
فالحكم له وان بال منهم السوا او مال الى الرجال فهو امرأة او مال للنساء فهو امرأة وان مال اليهما
على السوا او لم يميل الى واحد منهما فهو مشكوك والقول قوله في ذلك انه لا يعلم الا من جهته
ولا تنظر الى البهية ولهذا اقال السافع وما لك وابو حنيفة وصاحبا ه واما احد فيعتبر مع
ذلك نياق البهية فيحكم بذكورة من نبتت له لحيه واما البهية فيعتبرون نياق البهية ونبات الله
ايضا فان نبتت له لحيه فهو ذكر او قد بان فهو انثى وان نبتت له لحيه وتدين فيشكل ما لم
يظهر فيه علامة اخرى وكذا ابو حنيفة يعتبر نياق البهية ونبات الله وظهور اللين
او مكان الوطي وكذا احد في واية الحصى والغيرة نياق البهية عند السافعي
ولا نياق الله عند ه وعند احد في واية المضلاع وظهور اللين عند ه وعند مالك ه
بحرفه وقبل يتطير الى عدد اضلاعه ان اضلاع المرأة ثمانية عشر من كل جانب واضلاع الرجل
من الجانب الايمن كذلك ومن الاخر بعبه عشر لان الله تعالى لما خلق ادم التي عليه النوم ثم
استل من الجانب الايسر ضلعا خلق منه حواء هتتاى وفي التناى ايضا يختبر بان يقول الى

ان للسافعي

حاط او عليه فان ضرب ببوله الحائط او اسرف عليه فذكر والافانثى وقيل ينصب له مرة
ويتطير فيها الى مباله بان يجلس امامه ويتطير من الهما وتعقب هذه ابانه لا يجوز النظر
لصورة العورة كما لا يجوز النظر لها ه ولعمدة بل يخص في اربع جهات النبوة والافاق
والعمومة والواحد حتى يصح بين الاشكال المراد كونه ظاهرا لا شكلا اي باقيا على
اشكاله لم يتغير بذكورة ولا اؤنثة والخنثى ملخوذ من الاختناق وهو التثني والتكسر
او من قولهم غنت الطعام اذا اشتبه امره ولم يخلص طعمه والمشكل ملخوذ من شكل
الامر شكله واشكل التثني ه برماوى تحت جواب الامر وقوله بالقسمة واليمين
و بعض النسخ بحق القسمة الميمنية ومعناه بالقسمة الحق الواضح الظاهر ه برماوى
من ذكورة الخنثى هو بيان للاضر ومعا ملنة هو ومن معه بالاضر هو المقصد من
مذهبهنا واما عند غيرنا فغيبه طرق نظيب من المطولات ه برماوى فتتقد بذكر
الخنثى الح اشار الى ان الطريق على مذهبهنا اي الشافعية في حساب مسائل الخنثى اثنا عشر
المسألة تتقد بذكورة الخنثى فقط وتتقد برأؤنثة فقط ثم تنظر بين المسائل التي بالنسب
الاربعة وتحصل اقل عدد ينقسم على كل من المسائلتين بالتقديرين فما كان في الواحدة
فا قسمها على كل من الخنثى وبقية الورثة وانظر اقل النصيبين لكل سهم في دفعه له الى
البين ومذهب المالكين انك تحصل الجامعة كما علمت على مذهبهنا ونضربها في عدد حالتي
الخنثى اذا كان الخنثى واحدا او احواله الخنثى اذا كان متعدد دائم تقسم على كل حالة
فما اجمع لكل شخص فاعطه من ذلك مثل نسبة الواحد الى الخنثى او الخنثى الى الخنثى
الواحد له حالتيان والخنثيان اربعة احوال والثلاثة لها مستثنى وهكذا الخنثى له
حالتيان والخنثى الواحد له نصف نصيبى ذكر وانثى والخنثيان لكل منهما ربع نصيبى ذكر
وانثى وهكذا او هذا كله اذا كان يورث بالتقديرين متفاضلا فان ورث باحد هما فقط فله
نصف نصيبه وان ورث بهما متساويا فامر واضح ومذهب الحنابلة ان يبرج اقتضاه
فكالمالكين وان ربحي اقتضاه فكالشافعية ومذهب الحنيفة انه يعامل الخنثى وحده
بالاضر فان كان الاضر انثى له فلا يعطى شيئا ويوقف شيء فللزوج والابن وهو ثلث
ان المسألة من اربعة وعشرين ه برماوى وللأم السدس وهو اربعة والخنثى
ثلث الباقي وهو خمسة وثلثان او تقول ثلثة الثلثا ه برماوى وللأب نصف الباقي

وهو ثمانية ونصف ويوقف كذلك الباقي وهو اثنان ونصف وثلاث او تقول ثلاثة
 الاسد ساهير ماوي فمسألة ذكرته من ثمانية واربعين لان الباقي بعد فرض
 الزوجات والام بعبعة عشر على اثني لا تنضم عليها ولكنها تباينها واضرب الاثنين في اصلها
 اربعة وعشرين يحصل ثمانية واربعون هـ ومسألة افوتته من اثني وبعين
 انك تضرب الثلاثة على دال الروي في اصلها اربعة وعشرين يحصل ما ذكره برماوي
 والجامعة لها ثمانية واربعون لان ثلث ثمن الثمانية والاربعين اثنان وثلث ثمن الاثنين
 وبعين ثلاثة فاذا ضربت ثلث ثمن احد هما في كامل الاخر حصل ما ذكره فاذا قسمت
 هذه الجامعة على مسألة الذكور حصل لكل واحد من الثمانية والاربعين ثلاثة وان
 قسمتها على مسألة الافوتة حصل لكل واحد اثنان برماوي للزوجات ثمانية عشر مطلقا
 ان لها من مسألة الذكور كتنقص ويترك في ثلاثة عدد الحاصل لكل واحد من مسألة الذكور
 من الجامعة فلهذا ما ذكره ولها من مسألة الافوتة تسعة مضروبة في الاثنين الحاصلة
 من قسمتها الجامعة عليها برماوي وللأم اربعة وعشرون على التقديرين لان لها
 في مسألة الذكور ثمانية في ثلاثة اربعة وعشرين ولها في مسألة الافوتة اثنا عشر
 في اثنين اربعة وعشرين فلم يختلف حالها في التقديرين هـ والختم يتقدم برأيه
 اربعة وثلاثون لان الاثر في حق افوتته فلهذا ما ذكره من الواحد وخمسين تسعة عشر
 مضروبة في اثنين اربعة وثلاثين برماوي وللاثنين احدى وخمسون يتقدم ذكرهم
 الختم اي لان من مسألة الذكور اربعة عشر مضروبة في ثلاثة باحد وخمسين والموقوف
 بينهما مربعة عشر ان اتفق الختم بالذكورة اخذها او بالافوتة في الذكر والموقوف
 حتى يصطلي قتل برماوي والباقي الختم يتقدم ذكره ولا شيء له يتقدم
 افوتته في حاصـ ل ما يؤخذ من كلام الشوم من كلام غيره ان احوال الختم خمسة
 احدى ابرق يتقدم الذكور والافوتة على السواك ابوين وبنت وولد ابني ختم ثانيا
 يتقدم الذكور اكثر كينت وولد ابني ختم ثالثا عكسه كزوج وام وولد اب ختم فقط
 اربعة ابرق يتقدم الذكور فقط كولد اخ ختم خامسا عكسه كزوج وخقيقة وولد اب
 ختم وانما اعلم واحكم على المفقود حكم الختم اي حكمه من المعاملة بالامر من تقدم
 حياته او موته الى ان يظهر حاله من موق او حياة او يحكم قاض بموته بغير ادلة ترك وقت

ان لا يضر
 في حق
 المورث

كمه منزلة موته هي برماوي فمن اختلف نصيبه الى مثال جامع لمن اختلف نصيبه
 ومن اختلف ومن يرقه باحد التقديرين ما في رجل من زوجة وام واخ اب مضمون واخ
 شقيق مفقود فللزوجة الربع في الحالين وللأم السدس لانه اقل الحالين ولا شيء
 للاخ للاب لان الاثر في حق الأم والأخ للاب حياة الاخ الشقيق وترد الأم للسدس من
 ويحب الاخ للاب حرمانا ويوقف الباقي حتى يظهر الحال فيبقى على التقديرين من اثني
 عشر ومنها يقع عليها للزوجات ثلاثة لان نصيبها يختلف وللأم ستمائة لاقبال
 حياة الشقيق ويوقف الباقي فان ظهر الشقيق حياة اخذته ومع الأم مائة او ظهر
 ميتا كمال الأم ثلثها وتعطى ستمائة من الموقوف ويوقف الباقي فان ظهر الشقيق
 حياة اخذته ومع الأم مائة او ظهر ميتا والباقي خمسة للاخ للاب فمن اختلف نصيبه هي
 الزوجات ومن اختلف هي الأم ومن يرقه باحد التقديرين وايرق بالآخر هو الاخ هو فوق
 فليس قال الشيخ خليل المالكي ومال المفقود في قال الثاني شارحه يوقف
 قسمته بين ورثته الحكم موته وتقدم تقديره في المفقود هل هو كيعوب كنه وهو
 قول مالك وابن القاسم واشهب او حمس وبعين وبه اثنان ابني عتاق الباقي في سبيلاته
 وبه الفضل او ثمانية وهو مالك ايضا واخاذه الشيخ ابن ابي زيد والقاسمي وبه
 كان يفتي القاضي ابن سليم وبه اخذ ابن القاسم ومطرف واذا اقتضت مدة التقدير
 ورثته من وجامعيا من ورثته الى من يوم فقده فليس هذا حيث لزم
 بعثت موته يمينه فان ثبت فها ورثته ورثته وان مات مورثه اي مورث المفقود
 فلا يرق هو منه ايضا كما لا يورث عنه الشك في حياته فيموت وورث المفقود جبا وميتا
 واعطى من يرق غير المفقود اقل نصيبه ووقف المشكوك فيه وان تبين حياة او موته
 يمينه فواضح وان لم يبين ذلك بان مضت مدة التقدير السابقة فلا يلزم قول ويرثه اجبا
 ورثته غير المفقود قد ادان زوج ماتت عنه وعن ام واخت شقيقة اولاد
 واب مفقود فعلى تقدير حياته فمسألة من كنه وعلم تقدير موته كذا من كنه
 وتقول لها ثمانية والعرضتان متفقان بالنصف فنضرب الوقف من احدى في كامل الاخر
 اربعة وعشرين وتقول من له شيء من كنه اخذته مضروبة في اربعة وثلاثين
 اخذته مضروبة في ثلاثة فعلى تقدير موت الاب للزوج تسعة وعلم تقدير حياته للام اربعة

هي اقل نصيبها ومجموع ما لغيره الزوج والام ثلاثة عشر ووقف الباقي من الام ربع
والعشرين وهو اقل من عشر فانظر ان في الموقوف ثلاثة واثني عشر واثني عشر
وهي الباقيته واسمى للام لانها اخذت ما كان يخصها على هذه التقدير او ظهر موثقه
فلما اخذت تسعة كالزوج ويرد للام اثني عشر تمام الربع او يظهر حياته واموته ومضى
مدة التبرير فلما اخذت تسعة كالزوج ويرد للام اثني عشر تمام الربع واما الزوج فقد اخذ
ما يخصه على هذا التقدير وهو تسعة ربعين اختصار ونصيب المخرج ولو كان
المخرج ان كان ام فان فرضه السيد وان كان لغرام فهو بالتقسيم تنبيه ما تقدم
فيما اذا كان المفقود وان كان موروثا فيوقف ما له جميعا الى ثبوت موته بينة
او حكم القاضي بموته اخذت اربعة ماضية لانه لا يثبت مثله اليها والراجح عندنا
انها لا تقدر بمدة قبل المعين غلبة الظن باخذها بالقاضي هو ما وجد فان حملت عليه
حكم المفقود اشار الى ان في التكم مضافا لمخد وفا والاصل وهكذا حكم ذوات الحمل برماوي
مسألة خلفه ان يتاخر وحتما مالا ولا قسمين عند المالكين الى الوضع وتقطي
الزوجته الممن عنه الامة الثلاثة ولا يعطى الاب شيئا عند تضييع وعند الخابلية
يعطى الابن ثلث الباقي ويوقف ثلثها لانهم يقدر ونه باثني عشر والامزكونهم اذ كبر وعند
الحقيقة يعطى الاب نصف الباقي لانهم يقدر ونه واحد او الامزكونه ذكر او يؤخذ منه كفضل
احتمال ان تضع اكثر من ثلث لم يثبت شيئا في جميع هذه الصور فان كانت
لو كان انفصاله مبنيا على امة فوجب الفرة ورثت الفرة عنه فقط دون الموقوف
لاجله فيعود لبقية الورثة وكان كعدمه بالنسبة لذكر او غير ما وجد مسألة
خلفه اما حامل او اب او امزج حق الام كون حامل عددا او لها السيد من وعق الحق عدم تعدده
فتعطي رد ساوا اب ثلثين ويوقف سيد من بين الام والاب ولا شيء للام منه وعند الخابلية
كذا وعنده الحقيقة لها ثلث وللأب ثلثان ويؤخذ منها كفضل احتمال ان تعدد اما المفقود
وعند المالكين لا تقسم الى الوضع والله اعلم بشت ويوقف الباقي وهو ثلث عشر الموقوف
الحرفان الجاريتين فاكتر قلن ما ذكره في الحقيقة صحيحة والاربعين الى اربعة وعشرين من
غير عول ورد على الزوج وحده والابوين ما انقض منها وطريقه ان تحصل جامعة لهما وهي اثنيان
وثمة عشر لتوافقهما بالثلث وتقسيم ذلك على كل منهما فتظهر التقاوت بين الحصة في المسالكين

فرد

وهي على ما خصها من المخرج فتأمل وليوفي على التحرير وان ثبت قال العلم الموت تعاريف احسنها
ان يقال حقيقة الموت عدم الحياة عما من شأنه الحياة فدخل السقط وخروج الجاذبة او حادث
انما نزل يقال صدقة الشرع قد وقا وصدقا وصدقا فانزل في كلام الناظم صدقة لموصوف
مخدوف اي امر حادث ثم الجمع اي من القوم المذكور وقوله كالحرق مثال للام من الحادث الذي
مهم وعندهم ان الموقوف بما ذكره وقوله كالم اجابت اي لا سبب بينهم يقتضي الموت
السيد يد بالسيد الماملة اي المصوب يقال سيد الشيء سده اذا واسد الرجل بالاصواب في قول
او فعل ويرط مسدود موقوف وحسب فقوله بعد الصواب اي المصوب غير المخطي عطف
تفسير فقوله الشئ محسول ليس في محله كعلمت فتأمل برماوي فان علم ان لغيره هذا
تصوير لما دخل تحت قول الناظم ولم يكن يعلم حال السائق فزى ثلاث صور لا توارث فيها
بينهم وبقي صور ثان سياتيان في قول الشئ وخروج ما اذا علم اخر برماوي سبق لابعينه اي
ولم يرجع زوال الشك والافيقوق الامر فلا توارث واحد منهم من المخرج اي اجما على
فيما اذا علمت المعية واما في الصور بين قبلها فليس بها خلاف في بين الامة بطلب من المطوا
والراجح عندنا لا توارث مطلقا برماوي لان شرط الارث تقدم الكلام على الشروط
عند التكلم على الاكشاف وان يعلم اكثر من هذا برماوي لمزوجه الممن من ثمانية
لزوجته واحد ولبناته اربعة ولعمه الثلاثة الباقيته للبنات الثلاث من
ثلاثة للبنات اثني عشر وللعم واحد برماوي وقالوا بما دخل النساء في ميراث البنات
انما ان بصيغة الميراث ليراث من ماله من اهل قوله وقال جماعة من اهل اللغة لم يورث ميراث
الرجال والنساء وقال القرطبي في مختصر الصحاح والقوم الرجال دون النساء بما دخل النساء
فيه على وجه التبع ولكنه يقتضي عدم دخول النساء الخاص مع ان المراد في كلام الناظم ما هو
العم فتأمل برماوي والهدم بالدال الساكنة اي مع فتح الهاء الفعل من قولهم
هدم من البناء هدم ما اسقطته برماوي وفتح الدال اء مع فتح الهاء
للبنات المهدوم وفي مختصر الصحاح للقرطبي الهدم بالهمزة ما تقدم من جوانب السر فسقط
فيها في هذه الخاص والاول اعم وهو المراد هنا واما الهدم بكسر الهاء فهو الوقف اليها
والحرق بكسر الحاء الماملة وفتح الدال هدم اضبط الشئ رجمه وقال القرطبي بفتح الحاء
والدراويل لهذا ما قاله ابن الاثير في النهاية في حديث الفتح دخل مكة وعليه عمامة سودا

حرقاً بينة قال — الزمخشري هي القلعة لونها الحرقته النار كأنها منسوبة بزيادة
 اللفظ والنوع الحرق بفتح الحاء والراء قال يقال الحرق بالنار والحرق معاً هو قوا لفتها ايضاً
 حرق النار بالتحريك لفتها وقد تنكرت — وسكنت الشئ معه اسمعني معنى الفرق والمعاد
 الفرق في الماء يقال فرق بكسر الراء في الماء والخير والشر فرقاً بفتح الفاء فهو فرق وفارق وعرقه
 يتسدد يد الماء المفتوحة في الماء غسقة فيه فهو عرق وعريق — من العيوب اخ
 وهي مع عيب والمراد به النقص والعفو والفرق والستر منقوصون بان ينسئلوا العفو
 افضل من الفقر ان الفقر من الذنب عن الناس يوم القيامة حتى لا يقتضيه حجه
 ولكن تحصل المعاقبة بين العبد وبين ربه كما ورد ان الله تعالى يقول للعبد تذكر كذا
 وكذا فاذا التفت قال استترها عليك في الدنيا وانا استترها عليك اليوم والعفو ترك
 المواخذة بالذنب والضرب عنه صفحاً وكما هو في اي عهد الايمان بالحق والهدى
 على النعمة واجب اي يتب عليه ثواب الواجب ان تلفظ بالنعمة او نواه مبرما و
 والفقر الستر هو الستر في تفسيره ويطلق على عدم المواخذة وان لم يستره
 عنه وعلى محوه من الصيغة فتأمل — والفرس هو ابدك استتره
 بالسرف كاللوك المخرق فهو في المناق مع منقته وهي ضد المثلثة ومعها
 مثال وهي العيوب — الابرار مع بر يقال يبرق بالكسرة بفتح الباء ومع
 ابرافا بفتح الراء وقال ابن ابيد في النهاية يقال يبرق فهو بار وضعف
 برة وهو كبراً ما يخص الاولياء والزهاد والعباد — المقصود جمع خبر يسجد
 ويحفظه من الخير ضد الشر والاميار خلافاً للاسوار والخير الفاضل من كل شئ
 واسم العلم بالصواب واليتم المراجع والملاصق
 وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه
 وسلم تسليماً
 وعونه وخسنت
 توفيقه

هذا الكلام يعني الكافي وهو الجواد والخامس لا يوافق الخير والشر
 والعصاة تترك برماوى